

العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية

رؤية استراتيجية

حسن نافعة

تعقيب

سمير عوض

علي الجرباوي

العلاقات العربية – العربية في ظل الهيمنة الأمريكية

رؤية استراتيجية

حسن نافعة

تحرير وتدقيق: وسام رفيدي

الطبعة الأولى – حزيران / يونيو – 2004

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-19-7



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

جامعة بيرزيت
هاتف: +972 2 2982939
فاكس: +972 2 2982946
بريد الكتروني:
صفحة الكترونية:
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

giis@birzeit.edu

<http://home.birzeit.edu/giis>

تم نشر هذا الكتاب بدعم من
الوكالة السويسرية للتتمية والتعاون

**Financial support for the IALIIS publications is contributed by
the Swiss Agency for Development and Cooperation**

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان – رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد
ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية رؤية استراتيجية.....	٧
مقدمة.....	٩
١- مفهوم العلاقات العربية - العربية وخصائص النظام العربي.....	١٠
أولاً: مفهوم العلاقات العربية - العربية.....	١٠
ثانياً: خصائص النظام الإقليمي العربي.....	١٣
٢- تطور الرؤية الأمريكية للعالم العربي.....	٢٩
أولاً: طبيعتها ومحدداتها.....	٢٩
ثانياً: خصائص النخبة الحاكمة كمحدد للرؤية الأمريكية.....	٣٨
ثالثاً: السلوك العربي كمحدد للرؤية الأمريكية.....	٤٣
٣- العلاقات العربية - العربية في زمن الهيمنة الأمريكية.....	٤٧
٤- توقعات مستقبلية.....	٥١
٥- خاتمة.....	٥٣
تعقيب سمير عوض.....	٦٣
تعقيب علي الجرباوي.....	٦٩

العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية

رؤية استراتيجية

حسن نافعة*

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة.

مقدمة

العنوان المقترح* لورقة تبحث في موضوع «العلاقات العربية - العربية» في ظل الهيمنة الأمريكية» يبدو فضفاضاً إلى حد كبير، ولذلك قد يكون من المفيد أن نبدأ بتحديد المصطلحات أولاً لتحديد الإشكالية البحثية، والقضايا التي تركز الورقة على مناقشتها وتشكل بؤرة اهتمامها. فالعلاقات العربية - العربية تشمل أبعاداً وجوانب متعددة يصعب تغطيتها تفصيلاً في هذه المساحة المحدودة. ومحاولات الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى المنطقة لم تبدأ الآن وإنما بدأت منذ دخول الولايات المتحدة لاعباً أساسياً على مسرح السياسة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. صحيح أن سمات ومعالم هذه الهيمنة لم تبرز بوضوح إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتحديدًا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية غلب عليها طابع الاستمرارية. وفي سياق كهذا يصعب إدراك حجم التغيير الذي طرأ على نمط العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالذات في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، إلا في إطار مقارنة بالنمط الذي اتسمت به هذه العلاقات في مراحل سابقة.

لذلك سنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: يحدد أولها معنى «العلاقات العربية - العربية» وخصائص النظام العربي، ويتناول ثانيها تطور ومحددات الرؤية الأمريكية للعلاقة مع العالم العربي، قبل أن نعالج في الجزء الثالث - الأخير - من هذه الورقة قضيتها الرئيسية وهي طبيعة وأنماط العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية.

* يجدر التنويه إلى أن هذه الورقة أعدت قبل إلتئام القمة الأخيرة في تونس في أيار الفائت بعد أن تعثر عقدها في نيسان (المحرر)

١- مفهوم العلاقات العربية - العربية وخصائص النظام العربي

أولاً: مفهوم العلاقات العربية - العربية

(للعلاقات العربية - العربية بعدان رئيسيان أحدهما رسمي والآخر شعبي. ونقصد بالبعد الرسمي مجمل التفاعلات التي تتم بين الحكومات والمؤسسات الرسمية العربية، سواء على المستوى الثنائي، أي بين أي دولتين من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي، أو على المستوى الجماعي، أي بين التجمعات أو التكتلات أو التحالفات التي تتم بين الدول العربية، سواء في إطار النظام الإقليمي العربي ككل (الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها)، أو في إطار النظم العربية الفرعية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها (مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي... الخ).

(ومن المعروف أن معظم الدول العربية الحالية ظلت لقرون طويلة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، قبل أن تخضع للاستعمار أو للنفوذ الأوربي المباشر لمرحلة طالت أو قصرت، وأن العديد من هذه الدول لم يتمكن من الحصول على استقلاله إلا في مرحلة متأخرة من القرن العشرين. ولذلك يمكن القول أنه لم تكن هناك علاقات عربية - عربية، بالمعنى الدقيق للكلمة، وخاصة على الصعيد الرسمي، إلا بعد قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، حيث كانت الدول الاستعمارية الأوربية، وخاصة بريطانيا وفرنسا، هي التي تتحكم في تلك العلاقات وتديرها لحسابها ولمصلحتها الخاصة. بل إن معظم الحدود السياسية الحالية لمعظم الدول العربية رسمت خلال حقبة الاستعمار الأوربي الطويلة.

في هذا السياق يمكن القول أن النظام الإقليمي العربي لم يظهر، على المستوى الرسمي، إلا بقيام إطار مؤسسي خاص به وهو «جامعة الدول العربية». وقد تشكلت هذه الجامعة في البداية من عدد محدود من الدول (٧ دول) كان بعضها قد حصل على استقلاله

الشكلي في مراحل تاريخية سابقة (اليمن: ١٩١١، مصر: ١٩٢٢، السعودية: ١٩٣٢، العراق: ١٩٣٢)، بينما لم يحصل بعضها الآخر على استقلاله إلا بعد قيام الجامعة (سوريا: ١٩٤٦، لبنان: ١٩٤٦، الأردن: ١٩٥٧). ثم ما لبث النظام الإقليمي العربي أن اتسع تدريجياً بحصول الدول العربية على استقلالها تباعاً وانضمامها إلى جامعة الدول العربية: ليبيا: ١٩٥٣، السودان: ١٩٥٦، تونس والمغرب: ١٩٥٨، الكويت: ١٩٦١، الجزائر: ١٩٦٢، اليمن الجنوبي: ١٩٦٧، قطر والإمارات والبحرين وسلطنة عمان: ١٩٧١، موريتانيا: ١٩٧٣، الصومال: ١٩٧٤، جيبوتي ١٩٧٧، جزر القمر: ١٩٩٣). تجدر الإشارة إلى أن فلسطين، وهي الدولة العربية الوحيدة التي لم تحصل على استقلالها بعد، وقبلت، ولأسباب تبدو الآن بديهية، عضواً كاملاً في الجامعة العربية عام ١٩٧٦. كما يجب التنويه أيضاً إلى أن تاريخ الانضمام إلى جامعة الدول العربية تراكب زمنياً، مع حصول الدول العربية الجديدة على استقلالها، فيما عدا بعض الحالات التي ثار جدل حول مدى توافر شرط العروبة فيها. من هذه الحالات: الصومال، والتي كانت حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ لكنها لم تتمكن من الانضمام إلى الجامعة إلا عام ١٩٧٤، وموريتانيا، التي كانت حصلت على استقلالها عام ١٩٦١ لكنها لم تتمكن من الانضمام إلى الجامعة إلا عام ١٩٧١، وجزر القمر، التي كانت استقلت عام ١٩٧٥ ولكنها لم تتمكن من الانضمام إلى الجامعة إلا عام ١٩٩٣. أما جيبوتي فقبلت في جامعة الدول العربية في نفس عام حصولها على الاستقلال (١٩٧٧)، على الرغم من أن وضعها لم يختلف عن وضع الدول سابقة الذكر

ولا جدال في أن قيام جامعة الدول العربية، وبصرف النظر عن رأينا في مدى فاعليتها، ساعد على خلق شبكة واسعة من المؤسسات الرسمية الجماعية أسهمت بشكل ملحوظ في تنشيط التفاعلات العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية، وأوصلتها إلى مستوى كان من الصعب تصور تحقيقه في غيابها. على صعيد آخر يلاحظ أن رغبة بعض الدول الأعضاء التي

ترتبط فيما بينها بروابط ومصالح أوثق في إقامة أطر مؤسسية أقوى، أدى إلى ظهور نظم إقليمية فرعية صمد بعضها (مجلس التعاون الخليجي) وتعثرت بعضها الآخر (اتحاد المغرب العربي) وانهار بعضها الثالث بعد فترة وجيزة من قيامه (مجلس التعاون العربي الذي قام عام ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأردن واليمن). ومما لا شك فيه أن قيام هذه النظم العربية الفرعية أضاف زخما جديدا إلى التفاعلات العربية الرسمية، الصراعية منها والتعاونية، وجعلها أكثر حدة وكثافة.

أما البعد الشعبي للعلاقات العربية - العربية فنقصد به مجمل التفاعلات التي تجري بين شعوب الأمة العربية، على مستوى الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتي تتجلى من خلالها ملامح «نظام إقليمي عربي غير رسمي» إن جاز التعبير.

ويعد النظام الإقليمي العربي غير الرسمي، أسبق في نشأته على النظام الإقليمي العربي الرسمي. فقد ارتبط الأول بظهور تيار قومي عربي نشأ في أوساط النخب السياسية والفكرية العربية التي تلقت تعليمها في الغرب في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ثم ما لبث هذا التيار الفكري أن تحول إلى حركة سياسية تؤكد على انتماء الشعوب العربية إلى أمة واحدة لها ثقافتها الخاصة وتاريخها المشترك، وتطالب بتجسيد وحدة الأمة في دولة موحدة. وإذا كان النظام الإقليمي العربي الرسمي، الذي جسده جامعة الدول العربية، قد ولد تحت ضغط النظام غير الرسمي، فإن الفجوة بين الاثنين ظلت قائمة، على الرغم من أنها كانت تضيق أو تتسع وفق تطور الظروف التاريخية. فبينما بدت حركة النظام الرسمي محكومة بإطار الممكن، محليا وإقليميا ودوليا، بدت حركة النظام غير الرسمي محلقة في آفاق الحلم، ولذلك ظل سقف الثاني أعلى دائما من سقف الأول. وفي سياق هذه الازدواجية بين واقع الأمة المجزأ وطموحاتها في الوحدة يمكن فهم خصوصية النظام الإقليمي العربي والسماوات التي تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى.

ثانياً: خصائص النظام الإقليمي العربي

للنظام العربي خصائص تميزه عن غيره من النظم الإقليمية، وهي خصائص تعكس نفسها بوضوح على طبيعة ونمط العلاقات بين وحداته. بعض هذه الخصائص يعود إلى ظروف وملابسات النشأة التاريخية، وبعضها الآخر يعود إلى السياق الدولي والإقليمي الذي حكم تطوره فيما بعد، وبعضها الثالث يعود إلى خصائص ذاتية أو بنوية، مورثة أو مكتسبة من محاولات التأقلم مع بيئة إقليمية ودولية بدت معاكسة أحياناً ومعادية في أغلب الأحيان.

أ- الخصائص الناجمة عن النشأة التاريخية.

ارتبطت النشأة التاريخية للنظام الإقليمي العربي بظهور وانتشار الإسلام. فباستثناء بعض الهجرات السابقة على ظهور الإسلام، و التي كانت على أي حال هجرات ضيقة النطاق ومحدودة التأثير، تركز وجود القبائل العربية في اليمن وشبه الجزيرة العربية. وعندما قَدِرَ للعرب أن يخرجوا من تلك الرقعة الجغرافية الصغيرة حاملين رسالة الإسلام إلى كل أنحاء العالم انتشروا في الأرض، وانخرط معهم في هذه المهمة الكبرى أقوام شتى دخلوا الدين الجديد تباعاً. وما هي إلا سنوات قليلة حتى بدأت الإمبراطوريات المعاصرة، وخاصة البيزنطية والفارسية، تتصدع وتدخل الأقاليم التابعة لها في الدين الجديد الذي ما كاد يكتمل قرن واحد على ظهوره حتى كان قد وصل إلى الأندلس في قلب أوروبا (عام ٧١١). واستطاع حملة الدين الجديد أن يقيموا إمبراطورية إسلامية مترامية الأطراف امتدت شرقاً وشمالاً إلى وسط أوروبا، وغرباً إلى أقاصي آسيا، وجنوباً إلى أقاصي إفريقيا، وحكمتها لقرون طويلة أسرتين عربيتين هما الأسرة الأموية التي استقرت في دمشق (٦٦١-٧٥٠م)، والأسرة العباسية التي استقرت في بغداد (٧٥٠-١٢٥٦م)، قبل أن تنتقل الخلافة إلى الأستانة، وتؤول إلى العثمانيين، وتستقر هناك حتى بداية الحرب العالمية الأولى. ولأن تأثير الإسلام على الأقطار التي وحدها تحت رايته لم يكن نمطياً أو من طبيعة واحدة، فقد لعبت الخصوصية الثقافية دورها في عملية التفاعل التي جرت على مدى

قرون. فهناك أقطار استوعبت الإسلام في نسيجها الثقافي والحضاري الخاص، حيث تبنته دينا لكنها لم تتبن العربية لغة أو ثقافة، وهناك أقطار أخرى حلت فيها الحضارة والثقافة العربية الإسلامية محل الحضارات والثقافات القديمة أو السائدة، وتبنت الإسلام دينا كما تبنت العربية لسانا، وأصبحت لغة القرآن هي لغة العلم والثقافة، حتى بالنسبة للمواطنين الذين لم يدخلوا في دين الإسلام.

وهكذا راحت الأقطار التي لم تكتف بالدخول في دين الإسلام وإنما بدأت في الوقت نفسه تتحدث بلسان العرب تشكل، تدريجيا، «عالم عربي» داخل العالم الإسلامي الأوسع. بعض هذه الأقطار، التي تعربت أو استعربت، كانت مجتمعات مستقرة لها إسهام أصيل في حضارات العالم القديم، لكن صلتها بتلك الحضارات كانت قد اضمحلت ممهدة بذلك الأرضية أمام تزامن عمليتي التعريب والأسلمة معا وفي ذات الوقت. أما بعضها الآخر فكانت أقرب إلى القبائل الرحل منها إلى المجتمعات المدنية المستقرة، وبالتالي أصبح اعتناقها للإسلام دينا وللغة القرآن ثقافة هو طريقها للولوج إلى عالم الحضارة. وعلى أي حال فقد ظلت الأقطار العربية، على اختلاف أنواعها، تعتبر نفسها جزءا من دار إسلام لا يفرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، إلى أن بدأ العديد منها يتعرض للغزو والاحتلال الفعلي من جانب الاستعمار الأوربي، رغم استمرار تبعيته الشكلية لحكم عثمانى كان قد طال لقرون عديدة، تدهورت خلالها أحوال العرب ومكانتهم في العالم الإسلامي تدهورا كبيرا.

وفي هذا السياق تحديدا، وفي الوقت الذي راحت فيه التيارات والأفكار القومية تهب على أوروبا وتحدث تأثيرها على شرائح عديدة من النخب السياسية والفكرية في العالم الإسلامي المتصلة بالغرب ويعلمومه الحديثة، بما فيها النخبة التركية التي كانت بلادها ما تزال مقرا للخلافة الإسلامية نفسها، كان من الطبيعي أن تنتقل العدوى إلى النخب العربية. وهكذا راحت تظهر تدريجيا معالم لما أصبح يعرف الآن بـ «أزمة الهوية» في النظام العربي. إذ تبدو الشعوب العربية وكأنها واقعة حاليا تحت تأثير ثلاث هويات متداخلة إن لم تكن متضاربة: هوية وطنية تركز على

الخصوصيات القطرية، وهوية عربية تركز على الخصوصية القومية، وهوية إسلامية تركز على الخصوصية الدينية. فحركات التحرر الوطني في الأقطار العربية نظرت إلى الاستعمار الغربي باعتباره العدو الأساسي الذي يتعين التخلص منه أولاً وقبل شيء، ورفعت في مواجهته، خصوصاً في الأقطار التي لها تاريخ وجذور حضارية أكثر تبلوراً، شعارات تركز على الخصوصيات القطرية وعلى الهوية الوطنية. وإلى جانب هذا التيار «الوطني»، ظهر تيار «قومي» يرى أن الشعوب العربية تنتمي جميعها إلى أمة عربية واحدة يحق لها أن تشكل دولتها القومية المستقلة عن الاحتلال العثماني، وعن الاستعمار الغربي في ذات الوقت. غير أن تنامي التيارات الوطنية والقومية لم ينل كثيراً من صلابه تيار إسلامي يرفض دعاوى الشعبوية والقومية، ويرى أنه لا وجود للأمة إلا داخل بوتقة الإسلام ويطالب بوحدها السياسية تحت راية الخلافة.

وبينما كان الاستعمار الأوربي يبذل قصارى جهده لإبراز الخصوصيات القطرية في البلاد العربية التي احتلها إلا أنه لم يتردد، خاصة عندما بدأت رياح الحرب العالمية الأولى تهب على المنطقة، في استخدام التيار القومي البازغ وسيلة لإضعاف الإمبراطورية العثمانية المتحالفة مع ألمانيا في الحرب. والدليل على ذلك دور بريطانيا في «الثورة العربية الأولى» بقيادة الشريف حسين و الوعود التي قدمت لهذا الأخير لإقامة دولة عربية موحدة تحت قيادته في المشرق العربي. غير أن بريطانيا ما لبثت أن نقضت عهدها بعد هزيمة تركيا في الحرب، وبدلاً من تمكين الشريف حسين من إقامة دولة عربية في المشرق بقيادته راحت، من ناحية، تقتسم النفوذ على العالم العربي مع فرنسا، وتتحالف، من ناحية أخرى، مع الحركة الصهيونية الساعية لتحقيق المشروع الصهيوني بإنشاء دولة يهودية في فلسطين. وفي هذا السياق صدر وعد بلفور عام ١٩١٧، وتم انتداب بريطانيا على العراق وفلسطين وإمارة شرق الأردن، وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، ودخل العالم العربي في حقبة جديدة ومختلفة من تاريخه بدا فيها وكأنه يصارع بحثاً عن هوية، تحت رايات وطنية أو قومية أو دينية، في نفس الوقت الذي يواجه فيه خطراً خارجياً مزدوجاً من جانب الاستعمار الأوربي والمشروع الصهيوني.

وما إن بدأت رياح حرب عالمية ثانية تهب على العالم من جديد حتى عاد التاريخ و بدأ وكأنه يريد أن يكرر نفسه من جديد . فبسبب خشيتها من تحالف العالم العربي مع ألمانيا ، راحت بريطانيا تكرر اللعبة نفسها ملوحة للعالم العربي بأنها ستؤيد أي مشروع للوحدة توافق عليه الدول العربية . ولحسن حظ العالم العربي فإن مصر هي التي التقطت الخيط هذه المرة في محاولة لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التضامن العربي في وقت كانت مخاطر المشروع الصهيوني تبدو واضحة للكافة ، وكان انهيار الإمبراطورية العثمانية قد ترك فراغا يحاول البعض ملأه . وفي هذا السياق راحت مصر تجري مشاورات مع الدول العربية ، على الصعيد الثنائي أولاً ، ثم على الصعيد الجماعي بعد ذلك ، انتهت بالتوقيع على بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ ثم على ميثاق جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ . وهكذا أصبح للعالم العربي إطاره المؤسسي الذي كرس ولادة النظام الإقليمي العربي رسمياً .

ويتضح من هذا الاستعراض الموجز أن النظام الإقليمي العربي لم ينشأ نتيجة لخلل في بنيته الداخلية أو لإنقاذ نفسه من مرض عضال ألم به وكاد يدفعه نحو عملية انتحار جماعي ، كما هو الحال بالنسبة لنظم إقليمية أخرى وخاصة النظام الأوربي ، وإنما نشأ لتأكيد ذاته في مواجهة الآخر ، وإنقاذ ذاته من أعدائه ، وليس من نفسه ، أي من الاستعمار الغربي الجاثم على صدر العديد من الأقطار العربية ، ومن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين ، ولتأكيد استقلاله عن إمبراطورية عثمانية كانت انهارت على أية حال .

ب- الخصائص الناجمة عن بنية النظام العربي نفسه

يتكون النظام الإقليمي العربي الرسمي من ٢٢ دولة تتباين في كل شيء ، باستثناء اللغة والثقافة وتاريخ طويل مشترك . فبعض الدول العربية صغير المساحة إلى درجة يتعذر رؤيتها بالعين المجردة على خريطة العالم ، بينما تصل مساحة دول عربية أخرى عدة ملايين من الكيلومترات المربعة . وتعداد سكان بعض الدول العربية لا يتجاوز أحيانا سكان أحد أحياء بعض العواصم العربية الكبرى . ومتوسط

دخل الفرد في عدد كبير من الدول العربية يقل عن دولار واحد يوميا، أي عن خط الفقر وفقا للمقياس الشائع لدى معظم المنظمات الدولية، بينما يتجاوز متوسط دخل الفرد في دول عربية أخرى مثيله في أكثر دول العالم المتقدم والغنى.

وبعض هذه الدول تعتمد على مصدر واحد للدخل، عادة ما تكون مادة أولية مستخرجة بواسطة شركات أجنبية تتمتع بامتيازات كبيرة تصل أحيانا إلى حد الاحتكار، وبعضها الآخر يقوم اقتصاده على قدر معقول من التنوع في مجال الإنتاج والخدمات، ولديه ثروة بشرية مؤهلة نسبيا، وقدرات علمية وتكنولوجية لا بأس بها.

غير أن التباين الأكثر خطورة وتأثيرا على العلاقات العربية العربية يتعلق في الواقع بالأبعاد السياسية والفكرية والنفسية أكثر مما يتعلق بالقدرات والموارد المادية. فبعض المجتمعات العربية تقوم على توازنات قبلية وطائفية وعشائرية دقيقة وهشة في كثير من الأحيان، ويتسم بتنوع كبير في مكوناته العرقية واللغوية والمذهبية، بينما تتسم مجتمعات عربية أخرى بدرجة عالية من التجانس العرقي واللغوي والمذهبي، أو قطعت شوطا كبيرا على طريق التحديث. وحتى فيما يتعلق بشكل النظم السياسية فهي إما ملكية أو جمهورية، لكنها تشترك في السمات والخصائص نفسها وهي أنها جميعا نظم شخصية يحتكر السلطة فيها رجل واحد يسمى في النظم الملكية: ملكا أو أميرا أو سلطانا أو يأتي اسمه مقترنا بأماكن مقدسة لها مكانة خاصة في نفوس المسلمين، وفي النظم الجمهورية يسمى: رئيسا أو أخا، أو غير ذلك. ولم تعد هناك فروق كبيرة تذكر بين هذين النوعين من الأنظمة، فقد قامت بعض النظم الجمهورية بتوريث السلطة بالفعل، ويتردد أن بعضها الآخر يستعد للقيام بنفس الشيء. وهناك دول فيها بعض مظاهر التعددية: من أحزاب ونقابات وجماعات مصالح مختلفة تشكل قاعدة لمجتمع مدني يقوى وينمو بثقة، وأخرى لم تعرف طريق التعددية بعد.

وكان من الطبيعي أن تنعكس خصوصية النشأة التاريخية لنظام إقليمي عربي تتباين وحداته إلى هذه الدرجة على طبيعة العلاقات العربية -

العربية، والتي اتسمت بسمات وخصائص يمكن إجمال أهم ملامحها على النحو التالي:

١- فهي علاقات بين دول أو أقطار ينظر إليها، تاريخياً، على أنها مصنعة، وتعكس واقع تجزئة مطلوب هدمه وتجاوزه، وبناء دولة الوحدة على أنقاضه. ولذلك وجدت العلاقات العربية - العربية نفسها، منذ ظهور النظام الإقليمي الرسمي محشورة بين تيارين على طرفي نقيض، أحدهما قومي: يريد دفع العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأقصى، وهو قيام دولة عربية موحدة، وآخر قطري: يريد جذب العمل العربي المشترك في اتجاه الحد الأدنى، واختزاله في آلية للتنسيق بين حكومات مستقلة ذات سيادة. وفي هذا السياق أصبحت الجامعة العربية، بوصفها إطار مؤسسي لنظام إقليمي عربي، عرضة لعواصف ساخنة وباردة تهب عليها من هذا التيار أو ذاك بين الحين والآخر، وراحت مجموعات صغيرة من الدول العربية تحاول تحقيق صيغة لعلاقات أوثق مما تتبحه صيغة العمل العربي المشترك داخل إطار الجامعة، فنشأت محاور وتكتلات أضرت بالعمل العربي المشترك أكثر مما أفادته.

٢- وهي علاقات بين دول غير مكتملة النمو والنضج تفتقر، بالتالي، إلى مؤسسات سياسية قوية ومستقرة. وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن تتعرض العلاقات العربية - العربية للاهتزاز وعدم الاستقرار بسبب تعرض الأنظمة السياسية في العديد من الدول العربية نفسها للاهتزاز وعدم الاستقرار. فقد أدى افتقار النظم السياسية في معظم الدول العربية للشرعية، نتيجة غياب آليات تداول سلمي للسلطة فيها، إلى تعرضها لانقلابات عسكرية ومؤامرات قسور، وبالتالي لتغييرات مفاجئة تعذر معها بناء مؤسسات تكاملية إقليمية فاعلة.

٣- وهي علاقات نشأت في ظل ارتباط العديد من الدول العربية بترتيبات خاصة مع قوى خارجية استمرت، في كثير من الأحيان، حتى بعد حصول الدول المعنية على استقلالها، وألقت بظلالها على الأوضاع العربية برمتها.

وفي سياق كهذا كان من الطبيعي أن تخيم على العلاقات العربية - العربية أجواء من عدم الثقة ومن الشكوك المتبادلة بين القادة والزعماء العرب، وهي أجواء وجدت طريقها أحيانا إلى النخب العربية، خصوصا مع ترسخ دعائم الدولة القطرية تدريجيا. فقد برزت شكوك من جانب الأغنياء تجاه الفقراء، وشكوك من جانب الضعفاء أو الصغار تجاه الكبار أو الأقوياء، وشكوك من جانب المحافظين تجاه الراديكاليين أو الثوريين أو حتى الإصلاحيين والليبراليين، وشكوك الأقلية تجاه الأغلبية.. الخ.

ج- الخصائص الناجمة عن البيئة الدولية

إذ تؤكد معظم الدراسات التي تناولت أثر العامل الخارجي على تطور النظام الإقليمي العربي على أنه لم يتوافر لهذا النظام بيئة خارجية حاضنة لفكرة الوحدة العربية أو ملائمة لنموها وإنضاجها على النحو الملائم. ورغم أن هذه الدراسات تعترف عموما بأن التحديات الخارجية، خاصة التحدي الصهيوني، لعبت دورا مهما ساعد على بقاء الفكرة القومية حية في الضمير العربي، إلا أنها تؤكد في الوقت ذاته على أن الخلل في موازين القوى العالمية، وفي طبيعة التحالفات الدولية الناجمة عن هذه الموازين، لعب دورا مهما في إجهاض كل المحاولات والتجارب الوحدوية العربية. وتحتاج هذه المقولة، والتي يصعب قبولها على علتها، إلى إعادة نظر، كما يحتاج الأسلوب الذي استخدمته النخب العربية الحاكمة في إدارة العلاقة مع العالم الخارجي إلى مراجعة نقدية لتقويم مدى ملاءمته في حماية النظام العربي من التحديات التي تواجهه.

وأيا كان الوضع فمن المفيد أن نتذكر دائما أن الحركة القومية العربية هي في جوهرها حركة تحرر ضد عدو خارجي. فقد انطلقت هذه الحركة أصلا في غمار مواجهة الهيمنة العثمانية و لتخليص العالم العربي من الوجود التركي بعد أن تغيرت النظرة إليه من رمز للخلافة الإسلامية إلى قوة احتلال. وبعد انهيار الإمبراطورية الاستعمارية وجهت الحركة القومية العربية سهامها ضد الاستعمار

الغربي، بأشكاله التقليدية، ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للأرض الفلسطينية في ذات الوقت. غير أن هذه الوجهة من الحقيقة لا ينبغي أن يطمس وجهها الآخر وهو أن الحركة القومية العربية، أو فصائل وقطاعات معينة منها على الأقل، كانت قد وجدت دعماً أو تأييداً ومساندة خارجية مهمة، خاصة من بريطانيا، في مرحلة انطلاقها الأولى. فقد لعبت بريطانيا دوراً رئيسياً في التمكين لنشأة هذه الحركة والترويج لها في تلك المرحلة المبكرة التي تلاقت فيها أهدافها المشتركة، تكتيكياً على الأقل رغم تناقضهما على الصعيد الاستراتيجي. فبينما سعت الحركة العربية للتخلص من السيطرة العثمانية كمقدمة للتخلص من كل أشكال السيطرة الأجنبية على المنطقة، سعت بريطانيا للحصول على دعم عربي لتقويض الإمبراطورية العثمانية طمعا في ميراث تركتها. وفي مرحلة تالية، وأثناء الاحتلال أو الهيمنة البريطانية على مناطق عديدة في العالم العربي، عادت بريطانيا لمغازلة الحركة القومية العربية خوفاً من تحالف هذه الأخيرة مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أن فصائل معينة في حركة التحرر الوطني في العديد من الدول العربية، مثل الحركة التي قادها رشيد على الكيلاني في العراق، أو الجماعة التي قادها عزيز المصري في مصر، أجرت اتصالات مع الألمان خلال الحرب أملاً في التخلص من البريطانيين. ولقطع الطريق أمام هذا النوع من الاتصالات وتخفيفاً لحدة العداء للوجود البريطاني في العالم العربي، تقدمت بريطانيا بمبادراتها السابق الإشارة إليها والتي التقطتها مصر لتجري المشاورات التي أسفرت في النهاية عن قيام جامعة الدول العربية.

وفي مرحلة الثالثة، وفي ثنايا التحول الذي طرأ على النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بقيام القطبية الثنائية، والتحول الذي طرأ على النظام الإقليمي، بقيادة مصر الناصرية للحركة القومية العربية، لاحت فرصة جديدة للحصول على دعم الاتحاد السوفيتي للتيار القومي الواحدوي. غير أن الخلافات الأيديولوجية الحادة بين الأطروحات الماركسية التي تبناها الاتحاد السوفيتي والأطروحات القومية التي تبنتها الحركة العربية، وضعت حداً، أو سقفاً، لهذا

الدعم لم تستطع تجاوزه. وهكذا، فكما تعاملت بريطانيا إيجابيا مع الحركة العربية في طورها التقليدي، أثناء الحرب العالمية الأولى، للاستفادة من طاقتها في إضعاف الإمبراطورية العثمانية، تعامل الاتحاد السوفييتي إيجابيا أيضا مع هذه الحركة، خاصة في طورها الثوري أو الراديكالي، للاستفادة من طاقتها في إضعاف النفوذ الغربي في المنطقة. غير أنه لم يكن في مقدور أي من التيارين، التقليدي والثوري، توظيف علاقته ببريطانيا أو بالاتحاد السوفييتي للوصول بالتيار الوحدوي وقتها إلى غايته النهائية.

وفيما عدا هذه الفرص المحدودة التي أتاحتها النظام الدولي، وسمحت للحركة العربية بهامش ما من حرية المناورة لتحقيق بعض أهدافها التكاملية أو الوحدوية، فإن معظم التحولات التي طرأت على النظام الدولي لم تكن في صالح الحركة العربية منذ نشأة هذه الأخيرة وحتى الآن. ففي ظل النظام الدولي ثنائي القطبية عكست الحرب الباردة بين القطبين المتصارعين نفسها على النظام الإقليمي العربي، وساهمت في اندلاع وتغذية وقود حرب باردة عربية موازية أدت إلى عرقلة العمل العربي المشترك. ورغم تمكن التيار القومي بزعامة عبد الناصر من إقامة علاقة عمل ومصالح قوية مع الاتحاد السوفييتي، إلا أنه لم يكن بمقدور هذه العلاقة أن توازن علاقة الولايات المتحدة، أو علاقة المعسكر الغربي عموما، بإسرائيل. فقد وجد التحالف الغربي - الإسرائيلي في كل خطوة وحدوية خطرا على مصالحه، ومن ثم ألقى بثقله الكامل لإجهاضها. ورغم جسامته الأخطاء الذاتية التي ارتكبها التيار القومي في إدارته للعلاقة مع العالم الخارجي إلا أن الدور الذي لعبه التحالف الأمريكي - الإسرائيلي لإجهاض الخطوات الوحدوية العربية المتقدمة، وبالذات الوحدة المصرية - السورية، بل ولضرب مركز قيادة التيار القومي نفسه في حرب ٦٧، كان كبيرا وربما حاسما. وأيا كان الأمر فقد تقلص الآن ذلك الهامش المحدود من حرية الحركة الذي كان النظام الدولي ثنائي القطبية قد أتاحتها أمام التيار القومي العربي، إن لم يكن قد انتهى تماما، كما سنرى لاحقا.

د- الخصائص الناجمة عن البيئة الإقليمية المحيطة

فالبعد القومي، والذي تحدده اعتبارات ثقافية - تاريخية - حضارية وليس عرقية، بشكل، وكما سبقت الإشارة، أحد أبرز خصائص النظام العربي التي تميزه عن كافة النظم الإقليمية الأخرى، وخاصة النظم الإقليمية المجاورة التي تتداخل و تتشابك معه بشدة مثل النظام الشرق أوسطي، والنظام الخليجي، وغيرها من الأنظمة والأنساق الإقليمية أو الفرعية. فهذه الأخيرة تقوم على دعائم ومقومات جيو - استراتيجية بحثة لا علاقة لها بالخصائص القومية. فالنظام الخليجي يضم الدول الواقعة على ضفتي الخليج العربي والتي تشمل دولا عربية إلى جانب إيران الفارسية، والنظام الشرق أوسطي يشمل الدول الواقعة في منطقة غير محددة جغرافيا بدقة لكنها تجمع، في كافة التعريفات، إيران وتركيا وإسرائيل إلى جانب عدد من الدول العربية وليس بالضرورة كلها.

وكان يفترض أن تشكل خاصية البعد القومي ميزة تضيفي على النظام العربي مزيدا من التماسك والتجانس، سواء في التعاملات البينية أي بين وحدات النظام نفسه أو في تعاملات النظام ككل مع القوى الخارجية، إقليمية كانت أو دولية. لكن ما حدث هو العكس. فقد أتضح أن البعد القومي يمكن، في سياق معين، أن يتحول إلى عامل مهيج ومثير للحساسيات والصراعات وليس ملطفا لها. وعلى أي حال فقد واجه النظام العربي منذ تأسيسه معضلتين رئيسيتين:

الأولى: تتصل بالعلاقات البينية بين وحداته. فقد اتسمت هذه العلاقات، ولأسباب تاريخية سبقت الإشارة إليها، بالتوتر وعدم الاستقرار. فهناك مشكلات الحدود، واختلاف النظم والأيدولوجيات السياسية، وتباين موازين القوة بين وحدات النظام. وكلها مشكلات أدت إلى تبوأ القضية الأمنية، وخاصة أمن النظم الحاكمة وليس أمن الشعوب والمجتمعات أو أمن النظام العربي ككل، موقع الصدارة على جدول أعمال النخب الحاكمة.

والثانية: تتصل بالعلاقة مع دول الجوار الإقليمي، وبالذات مع إسرائيل وتركيا و إيران، والتي غلب عليها طابع الصراع وبالتالي

شابها أيضا قدر كبير من التوتر وعدم الاستقرار. فقد دخلت الدول العربية، مجتمعة أو منفردة، خمسة حروب متتالية مع إسرائيل. ودخلت العراق وإيران حروبا بالوكالة، من خلال الأكراد، قبل أن يدخلها معا في حرب مباشرة طويلة استمرت لأكثر من ثماني سنوات، و بدعم من معظم الدول العربية الأخرى. وكادت سوريا وتركيا تدخلان معا أكثر من مرة في صدام مسلح تم تجنبه في آخر لحظة. على صعيد آخر شهدت العلاقات العربية مع دول الجوار الإقليمي حالات تحالفت فيها دولة أو دول عربية مع دولة جوار غير عربية ضد دولة أو دول عربية أخرى.

في سياق كهذا، والذي يبدو فيه العالم عربي مخترقا من الخارج، وفي حالة صراع دائم ومستمر مع جيرانه من غير العرب، وتتسم علاقاته البينية بالاضطراب وعدم الاستقرار، أصبح من المحتم عليه عزل قضايا السياسة والأمن عن قضايا الاقتصاد والتجارة، وبالتالي تعذر عليه سلوك تجربة وظيفية في التكامل والاندماج الاقتصادي شبيهة مثلا بالتجربة الأوروبية. ففي الحالة الأوروبية كان خط توازن الرعب النووي أو الاستراتيجي القائم بين القوتين العظميين هو نفسه خط التوازن الإقليمي القائم بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وهو عامل لعب دورا حاسما في تمكين أوروبا الغربية من تحييد قضايا الأمن والمضي قدما في عملية التكامل والاندماج الاقتصادي دون عوائق. ولذلك يلاحظ على الهيكل التنظيمي والمؤسسي للنظام الإقليمي العربي عدم وجود فصل دقيق بين الأطر المؤسسية العامة والأطر المتخصصة، أو بين الأبعاد السياسية والأمنية لعملية التكامل والاندماج والأبعاد الاقتصادية والفنية.

وإذا كان قيام الجامعة العربية في مارس ١٩٤٥ قد شكل بالفعل حدثا بالغ الأهمية بالنسبة للنظام العربي، إلا أن هذه الخطوة لم تكن على مستوى طموح التيار القومي الذي كان يتطلع إلى صيغة وحدوية أقوى. ومع ذلك فقيام الجامعة العربية أصبح للنظام لعربي، ولأول مرة، إطارا مؤسسيا و تنظيميا جامعا وقواعد وآليات عمل تعاقدية واضحة ومحددة. صحيح أن البنية المؤسسية التي وضع ميثاق

الجامعة لبناتها الأولى كانت تتسم بالبساطة الشديدة في مرحلة النشأة، غير أن هذه البنية ما لبثت أن اتسعت وتشعبت وأصبحت وعاءاً لشبكة هائلة من التفاعلات.

المؤسسة وتأثير السياق الإقليمي

لقد اكتفى ميثاق الجامعة العربية، عند النشأة، ببنية مؤسسية محدودة تتكون من: مجلس يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، ومن لجان نوعية تعالج أموراً تتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية، وشؤون المواصلات، وشؤون الثقافة، وشؤون الجنسية والجوازات و التآشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الصحية. بل إن الميثاق لم يهتم حتى بتحديد مستوى تمثيل الدول، سواء في مجلس الجامعة أو في اللجان النوعية. وكان من الصعب على هذه البنية المؤسسية المحدودة أن تفي بالاحتياجات المتزايدة للنظام الإقليمي العربي، وهي بنية راحت تتطور تحت ضغط عاملين رئيسيين:

الأول: يتعلق بتطور التنظيم الدولي على الصعيدين العالمي والإقليمي. فعندما قامت جامعة الدول العربية لم تكن معظم المنظمات الدولية الموجودة حالياً، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها، قد قامت بعد. ولذلك لم تكن الخبرة التنظيمية المتراكمة والمتاحة لاستفادة جامعة الدول العربية منها كبيرة. أما المنظمات العالمية أو الإقليمية التي نشأت في مرحلة لاحقة على نشأة الجامعة العربية فقد استحدثت تقنيات مبتكرة وأكثر فاعلية في مجال بناء المؤسسات الدولية كان من الطبيعي أن تحاول جامعة الدول العربية الاستفادة منها، وهو ما حدث بالفعل. فشبكة المنظمات العربية المتخصصة التي أنشأتها جامعة الدول العربية في مرحلة تالية جاءت تقليداً للنموذج الذي استحدثته الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما أن إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وما ترتب عليها من إنشاء كيان مؤسسي مستقل يعرف باسم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جاء كرد فعل عربي لقيام السوق الأوروبية المشتركة.

والثاني: يتعلق بتطور الصراع مع إسرائيل وما فرضه من تحديات على العالم العربي. وتعتبر المؤسسات التي تم استحداثها في إطار معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، المبرمة عام ١٩٥٠، وكذلك المؤسسات العربية المشتركة الخاصة باستغلال نهر الأردن وروافده، أو غير ذلك من المؤسسات الإقليمية التي قامت، سواء لتنظيم بعض جوانب العلاقات العربية - العربية أو لتنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأخرى، هي نتاج مباشر لتطور هذا الصراع.

وقد أدت التطورات الناجمة عن تفاعل هذين العاملين إلى الظهور التدريجي لبنية مؤسسية عربية تبدو، من حيث الشكل على الأقل، وكأنها تضم كل ألوان الطيف من الهياكل والآليات والتقنيات التنظيمية الأكثر تقدماً. إذ تضم هذه الهياكل: شبكة واسعة من المنظمات العربية المتخصصة يفترض أنها أقيمت على نمط الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وآلية للأمن الجماعي العربي تجسدها اتفاقية الدفاع المشترك يفترض أنها تعمل وفقاً للضوابط المؤسسية والتنظيمية اللازمة لإقامة نظم الأمن الجماعي أو الأحلاف الدفاعية العسكرية، وآلية للتكامل والاندماج الاقتصادي تجسدها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية يفترض أنها تعكس تصوراً نظرياً وعملياً لمراحل وأدوات تحقيق هذا الاندماج. غير أن الشكل لا يدل دائماً على الجوهر، فقد اكتفت الجامعة العربية بالشكل دون المضمون، ولم تتمكن من استكمال وتشغيل المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاقيات المبرمة وذلك لأسباب كثيرة من بينها أن السياق الإقليمي لم يساعد على تطوير بنية مؤسسية فاعلة.

نماذج من المؤسسة العربية

لقد أدى تفاقم الصراعات البينية داخل النظام العربي والصراعات الخارجية مع دول الجوار، وفي غياب آليات فعالة لتسوية هذه الصراعات، إلى الحيلولة في الواقع دون بلورة عملية مؤسسية للتكامل والاندماج منفصلة عن الشبكة المؤسسية العامة أو المتخصصة للنظام العربي ككل، على نمط العملية المؤسسية للتكامل والاندماج الأوروبية. فما سمي بمؤسسات التكامل والاندماج العربي لم يكن سوى منابر

لتنسيق السياسات شأنها في ذلك مؤسسات الجامعة العربية أو الوكالات العربية المتخصصة.

فإذا نظرنا إلى شبكة المنظمات العربية المتخصصة، والتي تبدو وكأنها نسخة مكررة من شبكة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فسوف نجد أن هذا التشابه يقتصر على الشكل فقط. أما من حيث الجوهر فتبدو الشبكة العربية مختلفة تماما عن الشبكة الأممية من زاويتين على الأقل:

الأولى: أنها لم تقم وفقا لتصور نظري أو عملي مسبق، ومن ثم اتسمت حركتها بالعشوائية وعدم التنسيق، بعكس الحال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة التي تضمنت آليتين للتنسيق مع الوكالات المتخصصة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإدارية للتنسيق. أما جامعة الدول العربية فقد ظلت لسنوات طويلة تفتقد إلى مثل هذا الوضوح في طبيعة العلاقة بينها وبين الوكالات العربية المتخصصة.

والثانية: خلو شبكة المنظمات العربية المتخصصة من منظمات ذات طبيعة تنفيذية أو عملية Operational مماثلة لصندوق النقد الدولي، أو للبنك الدولي للتمير والتنمية، أو لمنظمة التجارة العالمية. وغياب هذا النوع من المنظمات لا يعبر عن مجرد قصور أو عجز في الإرادة وإنما يرجع إلى أسباب هيكلية تتعلق ببنى الاقتصاديات العربية ودرجة تكاملها ومتطلبات تحركها كمنظومة فرعية ترتبط بالنظام الاقتصادي العالمي، كما يرجع إلى عدم نضج العالم العربي للانخراط داخل مؤسسات تطبق قاعدة التصويت الترجيحي بدلا من قاعدة المساواة على النحو المعمول به في كل من الصندوق والبنك الدوليين. ولإلحاق توحيد تجربة عربية وحيدة تقترب من هذا النموذج وهي تجربة إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي التي وافق عليها المجلس الاقتصادي بتاريخ ١٦/٥/٦٨. لكن محدودية رأسمال هذا الصندوق (١٠٠ مليون دينار كويتي عند الإنشاء)، فضلا عن تفضيل الدول العربية الميسورة تقديم القروض والمعونات للدول الأخرى، عربية كانت أم غير عربية، من خلال صناديق وطنية أو قطرية الإدارة ورأس المال، قلل من فرص وإمكانية تطوير هذا النوع من المؤسسات العربية المشتركة.

أما إذا نظرنا إلى الطريقة التي تعامل بها النظام العربي مع مسألة الأمن الجماعي فسوف نجد أن الأمر لا يخلو بدوره من مفارقة. فقد بدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حين أبرمت بين دول الجامعة عام ١٩٥٠، وكأنها قادرة على إحداث نقلة نوعية في مؤسسات العمل العربي المشترك. فقد استحدثت هذه المعاهدة أجهزة وآليات عمل جديدة تمثلت في: إنشاء لجنة عسكرية دائمة تتكون من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول العربية المتعاقدة، ومجلس للدفاع المشترك يتكون من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينيبون عنهم، ومجلس اقتصادي يتكون من وزراء الاقتصاد أو من يمثلونهم. كما نص البروتوكول الإضافي للمعاهدة على تشكيل هيئة استشارية عسكرية تتكون من رؤساء أركان حرب الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة. واستحدثت المعاهدة في الوقت نفسه آلية جديدة لاتخاذ القرارات في مجلس الدفاع المشترك على اعتبار أن ما يقرره هذا المجلس بأغلبية الثلثين يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة، وهو ما يختلف جذريا عن آلية اتخاذ القرارات في مجلس الجامعة نفسه والتي تقوم على اعتبار «أن ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله» (م٧). غير أنه سرعان ما أتضح أن هذا التجديد، والذي بدأ ثوريا في ظاهره، لم يكن كذلك في جوهره على الإطلاق. فقرارات مجلس الدفاع المشترك، والتي تتخذ بالأغلبية وتلزم الجميع، ليست نهائية وإنما يتعين إقرارها من جانب مجلس الجامعة الذي يتخذ قراراته بالإجماع!. ولهذا ظلت قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك، وخاصة ما يتعلق منها بإنشاء قيادة عربية موحدة، مجرد حبر على ورق ولم تر النور إلا عندما صدق عليها مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٦٤ (والذي يطلق عليه مجازا مؤتمر القمة العربي الأول)، وحاول وضع خطة شاملة لمواجهة مشروعات إسرائيل الخاصة بتحويل مجرى نهر الأردن. غير أن افتقاد العمل العربي المشترك للقواعد والأصول التنظيمية الواضحة جعل من المستحيل على هذه القيادة أن تؤدي وظائفها بطريقة سليمة. أي أن العالم العربي لم يتمكن مرة أخرى من الاستفادة من التقنيات المؤسسية أو التنظيمية المطبقة في نظم الأمن الجماعي، أو في نظم الأحلاف الدفاعية المعروفة

عالميا أو إقليميا . فلم يكن ممكنا إقامة مجلس الدفاع العربي المشترك على نمط مجلس الأمن الدولي، أو إقامة منظومة عسكرية دفاعية مماثلة للمنظومة العسكرية المشكلة في إطار حلف شمال الأطلسي.. الخ.

وأخيرا فإذا نظرنا إلى الطريقة التي تعامل بها النظام العربي مع قضية التكامل والاندماج الاقتصادي فسوف نجد أن التجربة العربية - العربية تخلو من أي محاولة حقيقية للتكامل والاندماج. فميثاق الجامعة العربية يتحدث عن تعاون اقتصادي بين الدول العربية وليس عن تكامل واندماج بينها. وخبرة الممارسة العربية تخلو من أي محاولة علمية للاستفادة من منهج التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج. والمحاولات المحدودة التي جرت على صعيد التعاون الاقتصادي تخلو من القواعد والضوابط المؤسسية الكفيلة بتحقيق أي نوع من التقدم على هذا الصعيد. فقد اكتفى مجلس الجامعة العربية بإبرام بروتوكول عام ١٩٥٩ أسبغ بموجبه صفة الكيان الذاتي على المجلس الاقتصادي المشكّل من قبل بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي السابق الإشارة إليها والمبرمة عام ١٩٥٠. ثم عاد واتخذ قرارا في عام ١٩٧٧ بالموافقة على تعديل المادة الثامنة من اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وبموجب هذا التعديل فقد تغير اسم المجلس الاقتصادي ليصبح «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» وأصبح من ضمن مهامه «الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة والإشراف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها». ولم يمثل هذا التعديل، في تقديرنا، خطوة إلى الأمام على طريق التكامل و الاندماج الاقتصادي، وإنما كان مجرد خطوة متأخرة لربط الجامعة العربية مؤسسيا بالمنظمات العربية المتخصصة. ومعنى ذلك أن البنية المؤسسية لجامعة الدول العربية، بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية، تخلو من معظم التقنيات المؤسسية المستخدمة في بناء صيغ التكامل و الاندماج الإقليمي (المجموعة النواة، نقل جانب من السلطات السيادية للدول، وجود سلطة قضائية للفصل في المنازعات.. الخ).

ويبدو واضحا مما سبق أن البيئة الإقليمية الأمنية للنظام العربي لم تساعد على توفير المتطلبات اللازمة لظهور آلية حقيقية للتكامل والاندماج، على نفس النمط الذي ظهر في أوروبا، أي وجود قاطرة (التفاهم

الفرنسي - الألماني) تجر مجموعة محدودة من الدول النواة (مجموعة الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية) تتمكن من أن تقطع شوطا مهما على طريق التكامل قبل أن يسمح للدول الأخرى الراغبة في الالتحاق بقطار التكامل، ولكن بالشروط التي تحافظ على دينامية العملية التكاملية نفسها. فما أقامته الدول العربية لم يكن سوى منابر للتنسيق بين سياسات دول مستقلة لا ترغب في التكامل أو في الاندماج.

٢- تطور الرؤية الأمريكية للعالم العربي

أولا: طبيعتها ومحدداتها

راجت في الآونة الأخيرة مقولات تؤكد على أن الولايات المتحدة أصبحت، وبالذات منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، تنظر للعرب والمسلمين من خلال عدسات خاصة تختلف عن تلك التي ترى بها الآخرين، وتتعامل معهم وفق معايير خاصة تختلف عن تلك التي تتعامل بها مع الآخرين. غير أن هذه المقولات لا تستند، في تقديرنا، إلى أية قرائن أو براهين. فرؤية الولايات المتحدة للآخر، لا تتشكل عبر منظورات، أو وفق تصنيفات، عرقية أو ثقافية أو دينية وإنما من خلال منظورات ووفقا لمعايير موضوعية موحدة أساسها رؤية الولايات المتحدة لذاتها ولدورها ولأهدافها ولمصالحها في العالم. ومعنى ذلك أن عملية الفرز بين أصدقاء الولايات المتحدة وأعدائها وبين حلفائها وخصومها تتم على أساس مدى تفهم الآخرين لتلك الرؤية وتجاوبهم معها وليس العكس.

غير أنه سوف يكون من الخطأ البالغ، في الوقت نفسه، تجاهل الطبيعة الخاصة لحالة الأزمة التي تمر بها العلاقات العربية الأمريكية في هذه المرحلة. فلا جدال في أن الأزمة الراهنة في العلاقات العربية - الأمريكية تضع الولايات المتحدة، ربما لأول مرة في تاريخها، في مواجهة مع العالم العربي ككل وليس في مواجهة مع إحدى دوله أو مع مجموعة معينة منها. ولا جدال أيضا في أن البعد الثقافي، وهو المشترك الرئيسي والعامل الموحد للعالم العربي، يشكل أحد أهم مكونات وربما جوهر

هذه الأزمة، بعد أن بدأت الولايات المتحدة تطالب العالم العربي بكل بإدخال تغييرات واسعة في نظمه ومناهجه التربوية والتعليمية والثقافية. فهل تعكس هذه الأزمة تحولا مفاجئاً في الرؤية الأمريكية للعالم العربي بسبب أحداث سبتمبر، أم أنها جاءت كتطور طبيعي لعلاقات تكتنفها أصلاً تناقضات غير قابلة للحل، وبالتالي لم تكن أحداث سبتمبر، وما أحاط بها من ظروف مواتية لإطلاق العنان للطموحات الإمبراطورية الأمريكية، سوى مناسبة لتفجير تلك التناقضات؟.

للإجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة أولاً إلى ملاحظة مهمة أكد عليها معظم الخبراء، وعلى رأسهم عالم السياسة الأمريكي الراحل هانز مورجنتاو، تشير إلى أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، والذي يعكس في باطنه شعوراً دفيناً بالتميز والتفوق الثقافي - الحضاري، كان هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن هذا المفهوم يعد المفتاح الرئيسي لفهم السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فيدرالية و حتى الآن، بما في ذلك الفترات التي مارست فيها هذه الدولة ما يسمى بسياسة العزلة. فالواقع أن السياسة «الانعزالية»، والتي مارستها الولايات المتحدة منذ صدور مبدأ مونرو عام ١٨٢٣ وحتى بداية الحرب العالمية الثانية، لم تكن، في رأي هؤلاء الخبراء، سوى سياسة تدخلية نشطة تستهدف الانفراد بمنطقة نفوذ بعينها تتناسب مع درجة تطور ونمو القوة الأمريكية في ذلك الوقت. ومن المعروف أن مبدأ مونرو الذي صدر عام ١٨٢٣، وكرس رسمياً سياسة العزلة الأمريكية، استهدف في الأساس تمكين الولايات المتحدة، عملياً، من فرض هيمنتها أو سيطرتها المنفردة على نصف الكرة الغربي (أي على الأمريكتين وعلى الجزر الممتدة بينهما وحولهما عبر البحر الكاريبي والمحيط الهادي). فقد مارست الولايات المتحدة سياسة التدخل النشط لاستئصال أي نفوذ أجنبي، وتحويل نصف الكرة الغربي إلى منطقة نفوذ خاصة بها. أما خارج هذه المنطقة فقد مارست الولايات المتحدة سياسة تقوم على مبدأ توازن القوى التقليدي وتهدف إلى منع أي قوة من السيطرة المنفردة على أوربا، أو على آسيا، حتى لا تتحول هذه القوة إلى مصدر تهديد للولايات المتحدة

نفسها أو لهيمنتها المنفردة في نصف الكرة الغربي، عبر الأطلنطي أو الباسيفيكي. وعندما هيأت الظروف للولايات المتحدة أن تتحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى قوة عالمية أولى في نظام دولي ثنائي القطبية ثم إلى قوة عالمية وحيدة في نظام دولي أحادي القطبية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، كان من الطبيعي أن تنظر الولايات المتحدة إلى الكون كله باعتباره منطقة نفوذ موحدة ومنفردة يحق لها وحدها أن تتدخل في أي بقعة فيه.

هذا الميل الغريزي لاستخدام القوة ضد الآخرين للدفاع عما تعتبره رسالتها أو دورها الطبيعي في العالم ولد مع نشأة الولايات المتحدة، وظل إحدى السمات اللصيقة بسياستها الخارجية منذ حرب الاستقلال حتى الآن. كل ما في الأمر أن المجال الحيوي لممارسة هذا الدور أو تلك الرسالة اقتصر أولاً على نصف الكرة الغربي قبل أن يمتد، بعد الحرب العالمية الثانية، ليشمل الكرة الأرضية برمتها. وتم تبرير هذا الميل الغريزي للتدخل واستخدام القوة تحت ستار مفاهيم ومصطلحات شتى لم تتغير على مر العصور: الدفاع عن «مصير واضح مشترك»، أو تلافى «أخطاء وقصور» الآخرين، أو توفير «الحماية الأخلاقية» أو «لاعتبارات إنسانية».. الخ.

ولأن العالم العربي يقع، جغرافياً، خارج نصف الكرة الغربي فقد ظل، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، خارج دائرة النفوذ والاهتمام الأمريكي المباشر أو غير المباشر. ولذلك اقتضت العلاقات الأمريكية - العربية خلال تلك الفترة على التبادل التجاري والإرساليات وبعثات التبشير التي كانت توفدها الولايات المتحدة إلى بعض البلدان العربية، وخاصة لبنان ومصر. أما على الصعيد السياسي والاستراتيجي فقد تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة العربية باعتبارها منطقة نفوذ بريطاني، وسعت لحماية مصالحها التجارية والثقافية فيها اعتماداً على هذا النفوذ. غير أنه ما إن بدأت تتطلع لدور كوني حتى دخل العالم العربي في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة التي تعين عليها حينئذ صياغة رؤية لمصالحها في المنطقة تتسق مع رؤيتها وسياساتها الكونية الجديدة.

وإذا كان من المسلم به أن رؤية أي فاعل لدوره ولسياساته على المسرح الدولي عموماً أو تجاه منطقة بعينها تبنى على أساس من الدفاع عن المصالح الوطنية، فإن مفهوم «المصلحة الوطنية» يجب أن يدرك باعتباره مفهوماً مركباً وديناميكياً في الوقت نفسه. فهو مفهوم مركب لأنه يتضمن عناصر ومكونات وأبعاد عديدة: استراتيجية واقتصادية وثقافية.. الخ، بعضها مادي ملموس يمكن قياسه كمياً، وبعضها الآخر معنوي غير قابل للقياس. وهو مفهوم ديناميكي متطور، في الوقت نفسه، لأن بعض العناصر المكونة له تتمتع بقدر من الثبات النسبي وبعضها الآخر قابل للتغير مع تغير النخبة الحاكمة و/ أو تغير هيكل وموازين القوى في النظام الدولي. وحيث أن العلاقات الدولية هي علاقات تفاعلية بطبيعتها، وبالتالي لا تسير في اتجاه خطي، فمن الطبيعي أن تسهم ردود أفعال وسلوك الدول المعنية، ولو جزئياً، في تشكيل رؤية أي فاعل دولي وتحديد مدى قابليتها للثبات والاستقرار أو حاجتها للتغير والتبديل والمراجعة.

وسنحاول في هذه المداخلة إلقاء الضوء على طبيعة التحولات التي طرأت على الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي من خلال تحليل أهم محددات هذه الرؤية وهي: المصالح الأمريكية في المنطقة، وطبيعة النخبة الأمريكية الحاكمة، والإدارة العربية للعلاقة مع الولايات المتحدة. ونختتم عرضنا بمحاولة استخلاص إجابة واضحة على التساؤل الذي طرحناه في المقدمة حول حقيقة تأثير أحداث سبتمبر على تلك الرؤية.

المصالح كمحدد للرؤية الأمريكية

لم تنظر الولايات المتحدة إلى العالم العربي أو تتعامل معه أبداً باعتباره كتلة بشرية متجانسة تتطلع لبناء دولتها الموحدة، وإنما كشعوب متعددة الأجناس والأعراق تضمها ولايات تابعة لإمبراطورية في طور الاضمحلال (الإمبراطورية العثمانية)، آلت تبعيتها للاستعمار الأوربي، وخاصة البريطاني.

وقبل الحرب العالمية الأولى كان النفوذ الأمريكي قد بدأ يتسلل إلى العالم العربي عبر قناتين: الأولى، بعثات التبشير الأمريكية، التي

بدأت نشاطها في لبنان عام ١٨٢٣ ومنه انتشرت إلى بقية الدول المجاورة في المشرق العربي، وبعثات التنقيب والاستكشاف والبحث عن الآثار.. الخ. والثانية: البعثات والأنشطة الاقتصادية والتجارية، والتي ساعدت سياسة «الباب المفتوح» على توسيع نطاقها وامتدادها إلى كافة أنحاء العالم. أما العالم العربي فقد تطلع من ناحيته إلى الولايات المتحدة كقوة سياسية كبيرة بازعة قادرة على دعم طموحاته في التحرر والاستقلال، خاصة بعد الإعلان عن مبادئ ويلسون الشهيرة التي تحدثت عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. غير أن آمال الشعوب والحكومات العربية ما لبثت أن خابت عندما تبين لها أن حرص الولايات المتحدة على دعم مخططات الاستعمار التقليدي في المنطقة يفوق بكثير حرصها على دعم مبادئ التحرر والاستقلال التي تنادي بها. فقد أيدت الولايات المتحدة كل من اتفاقية سايكس - بيكو، التي قسمت النفوذ في المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا، ووعد بلفور، الذي استهدف إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني، بل وذهبت إلى حد اتخاذ مواقف معلنة معادية لحركات التحرر الوطني في العالم العربي ومثبطة لعزيمتها. وربما عكس سلوك الولايات المتحدة تجاه العالم العربي في ذلك الوقت قناعة أمريكية مضمرة بأن الاستعمار الأوربي يمارس رسالتها «الحضارية» نياية عنها!.

والواقع أنه يمكن للفاحص المدقق لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين أن يلحظ بسهولة أن اهتمام الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين رئيسيين: الأول: المشروع الصهيوني الرامي لإقامة دولة يهودية في فلسطين، والثاني: النفط.

وفيما يتعلق بالمشروع الصهيوني، كان من الواضح أن الولايات المتحدة قررت منذ اللحظة الأولى، ولأسباب كثيرة، المراهنة عليه والاستثمار السياسي فيه بأقصى ما تستطيع. فأيدت وعد بلفور البريطاني وتحمس له أكثر من أي طرف دولي آخر. وحين خابت

آمال الحركة الصهيونية في بريطانيا، بعد اضطراب هذه الأخيرة لتعديل سياستها في فلسطين مع هبوب الرياح التي أفضت إلى الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة هي المعقل الرئيسي لنشاط الحركة الصهيونية وأكثر الأطراف الدولية حماسا وضغطا لقبول الأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وحين اضطرت بريطانيا لعرض المسألة الفلسطينية المتأزمة على الأمم المتحدة لعبت الولايات المتحدة الدور الأكثر حسما لحمل الجمعية العامة على تبني مشروع التقسيم عام ١٩٤٧، وكانت أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل فور إعلان قيامها عام ١٩٤٨.

أما فيما يتعلق بموضوع النفط، فيلاحظ أن شركات النفط الأمريكية بدأت تكثف من نشاطها خلال تلك الفترة للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في المنطقة واتسع حجم نشاطها واستثماراتها كثيرا في هذا القطاع. وضاعفت ملاسبات الحرب العالمية الثانية من ترسيخ قناعة الولايات المتحدة بالأهمية الاستراتيجية الحاسمة لـنفط هذه المنطقة الحساسة من العالم والتي أكدت عمليات الاستكشاف أنها تحتوي على أكبر نسبة من المخزون العالمي منه، وبدأت تلقي بثقلها في حلبة التنافس العالمي للسيطرة عليه. وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى بدا واضحا أن الولايات المتحدة حققت اختراقا حاسما في أهم دولة من حيث الاحتياطي النفطي، وهي المملكة العربية السعودية، من خلال شركة أرامكو التي تمتعت بوضع شبه احتكاري في مجال التنقيب وإنتاج وتسويق النفط هناك.

في هذا السياق يبدو واضحا أنه كان لدى الولايات المتحدة، حين بدأت تنهياً للمنافسة على قيادة النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أداتين جاهزتين للنفاذ إلى قلب المنطقة: إسرائيل، والنفط. غير أن هذا الوضع بدا وكأنه ينطوي على معضلة تعين على السياسة الخارجية الأمريكية حلها: فمصالحتها النفطية تدفعها للتقارب مع العرب، في الوقت الذي ترى فيه أن مصالحها السياسية والاستراتيجية مرتبطة بقدرتها على المحافظة ليس فقط على أمن إسرائيل وإنما على تفوقها أيضا.

أ- النفط

تنطوي مصالح الولايات المتحدة النفطية في المنطقة على عناصر وأبعاد مركبة. فهناك، أولاً، البعد الاقتصادي الخاص بمصالح شركاتها النفطية التي استثمرت، وما تزال، أموالاً ضخمة في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقق من ورائها أرباحاً ضخمة. وهناك، ثانياً، البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة. وهناك، ثالثاً، البعد الاستراتيجي الخاص بالنفط كألية من آليات التحكم والسيطرة على النظام الدولي، والذي قد يغري، في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة المباشرة عليه، وعدم الاكتفاء بمنع القوة المنافسة أو المعادية من السيطرة عليه أو الاقتراب منه.

لم تواجه الولايات المتحدة، حتى عام ١٩٧٣، عقبات تذكر تحول دون تحقيقها لمصالحها النفطية على كافة المستويات. فقد مارست شركاتها النفطية العاملة في المنطقة نشاطها دون عوائق، محققة أرباحاً خيالية، وتدفق نفط المنطقة إليها وإلى حلفائها بأسعار بخسة، ونجحت في إبعاد النفوذ السوفييتي عن منطقة الخليج، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للتفكير في سيطرة مباشرة على منابع النفط.

غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد اندلاع حرب أكتوبر ٧٣، بعد أن تمكنت الدول العربية، ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت، في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعاره محققة فوائض مالية هائلة.

وفي تقديري أن هذا التطور الخطير لعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة. فقد اكتشفت الولايات المتحدة أن تعقيدات الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن أن تلحق، إذا توافرت ظروف دولية وإقليمية معينة، ضرراً كبيراً بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وأن التحدي الذي قد تواجهه لا يقتصر فقط على بعض الدول العربية النفطية ذات التوجه الراديكالي. وكان قرارها ألا تدع

ذلك يحدث أبدا مرة أخرى حتى لو اضطرت إلى احتلال منابع النفط ذاتها. ورغم تهديد الولايات المتحدة علنا بذلك ووضعت خططا بالفعل لاحتلال منابع النفط عند الضرورة، إلا أنها لم تقدم على ذلك حتى بداية التسعينات لأسباب كثيرة تتعلق بطبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية، واستمرار وجود حد أدنى من التماسك في النظام الإقليمي العربي. لكن المؤكد أن الولايات اتخذت قرارا قاطعا بعمل كل ما في وسعها للفصل الكامل بين النفط وبين الصراع العربي - الإسرائيلي، وعدم السماح تحت أي ظرف من الظروف باستخدام النفط كورقة ضغط في هذا الصراع حتى ولو تطلب الأمر احتلال منابع النفط العربي مباشرة إذا ما أتيحت الفرصة. وإلى أن تنتهياً هذه الفرصة قررت العمل على عدة جبهات: تفتيت النظام العربي والحيلولة دون تماسكه في عملية إدارة الصراع، التوسط لإيجاد تسوية للصراع لا تضعها في صدام مع إسرائيل أو جماعات اللوبي الموالية في الولايات المتحدة، وتضييق الخناق أكثر على النفوذ السوفييتي في المنطقة. وقد أدى التحول الضخم في سياسة مصر الخارجية التي انتهجها الرئيس السادات إلى التمكين لهذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة. وعندما سقط الاتحاد السوفييتي وانهار المعسكر الاشتراكي زالت أهم العقبات التي تعترض طريق الولايات المتحدة للتطلع للسيطرة على منابع النفط في المنطقة. ثم جاءت أحداث سبتمبر لتقدم للولايات المتحدة المبرر والغطاء السياسي الضروري تحت شعار مكافحة الإرهاب والدول الداعمة له.

ب- أمن إسرائيل

لا يختلف أحد على وجود التزام أمريكي ليس فقط بالمحافظة على أمن إسرائيل في المنطقة وإنما بمدى بكل أسباب ووسائل التفوق على الدول العربية مجتمعة، وبالتالي يوجد إجماع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية. غير أن التحليلات العربية تتباين كثيرا حول حدود ونطاق هذه المصلحة وأسبابها ووسائل وآليات تحقيقها، وحول ما إذا كانت مصالح إسرائيل ورؤيتها للمنطقة تتطابق تماما مع مصالح ورؤى

الولايات المتحدة. فمن قائل بأن إسرائيل بأن إسرائيل مجرد أداة وظيفية تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، فالصراع الأساسي هو مع الولايات وليس مع إسرائيل، إلى قائل بأن السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل هي نتاج نفوذ اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة، وبالتالي الدعوة لسياسة عربية رشيدة لتحديد موقف الولايات المتحدة من الصراع. وبدون الدخول في تفاصيل هذا الجدل فإن التحليل الموضوعي للموقف الأمريكي من تطور الصراع العربي - الإسرائيلي منذ نشأة إسرائيل عام ٤٨ حتى الآن يفضي، في تقديرنا، إلى عدد من الحقائق يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: أن قدرة إسرائيل على الولوج إلى أعماق التفكير الأمريكي والتأثير بالتالي على الرؤية الأمريكية للصراع لصالح إسرائيل ليس دالة لنفوذ اللوبي الصهيوني وحده، رغم أهميته، وإنما لعوامل أخرى عديدة تاريخية ودينية وحضارية، إضافة إلى الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية.

ثانياً: أن إسرائيل أثبتت فعاليتها كحليف للولايات المتحدة في مقاومة أعدائهما المشتركين: الاتحاد السوفييتي السابق، النظم الراديكالية ذات التوجه القومي أو الإسلامي في المنطقة.. الخ.

ثالثاً: أن إسرائيل هي نواة لمشروع صهيوني أكبر لم يكتمل بعد وما تزال مستمرة في العمل لاستكمالها وفق أساليب وآليات ومعدلات تحرص على أن لا تضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات كبيرة وعلنية بين البلدين حول قضايا بعينها ثبت أن إسرائيل كانت هي الأقدر دائماً على تطويع واحتواء الخلاف وسحب الموقف الأمريكي في اتجاهها ولصالحها وليس العكس.

رابعاً: هناك حادثة واحدة في تاريخ العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية نجحت فيها الولايات المتحدة على حمل إسرائيل على الرضوخ لمطالب الإدارة الأمريكية بالانسحاب الفوري من سيناء عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦. لكن هذه الحادثة تمت في سياق أوضاع عالمية

وإقليمية غير قابلة للتكرار، وبسبب ارتكاب إسرائيل لخطأ استراتيجي، حين تعاونت مع بريطانيا وفرنسا من وراء ظهر الولايات المتحدة، حرصت إسرائيل بالتالي على أن لا يتكرر مطلقاً بعد ذلك.

خامساً: نجحت إسرائيل نجاحاً باهراً في استغلال التناقضات العربية - العربية من ناحية، والتناقضات العربية - الأمريكية، من ناحية أخرى، وتوظيفها لصالحها والحيلولة دون بناء علاقات عربية - أمريكية قوية وصحية. وكان آخر أهم الإنجازات التي حققتها في هذا المجال نجاح شارون في إقناع الولايات المتحدة في أن الإرهاب العربي - الإسلامي الذي ضربها في ١١ سبتمبر ليس إلا شكلاً من أشكال الإرهاب الذي تتعرض له يومياً من جانب الفصائل الفلسطينية.

ثانياً: خصائص النخبة الحاكمة كمحدد للرؤية الأمريكية

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار يندر وجوده في أي نظام سياسي آخر في العالم. فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما. والتباين بين أيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هذين الحزبين يبدو واضحاً بالنسبة لقضايا الداخل وأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج. ومن المعروف أن الحزب الجمهوري أكثر ارتباطاً بالشرائح والفئات العليا في المجتمع الأمريكي وأكثر تعبيراً عن مصالحهم، خاصة فئات كبار الملاك والرأسماليين ورجال الأعمال والشركات الكبرى، بينما يبدو الحزب الديمقراطي أكثر ارتباطاً بالفئات والطبقات المتوسطة والفقيرة والأقليات والفئات الإثنية والعرقية، وبالتالي تعبيراً عن مصالحهم وطموحاتهم. ولذلك تتفوق عوامل الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية على عوامل التغيير أو القطيعة، كما لا توجد فجوة واسعة بين رؤية الحزبين الكبيرين للمصالح الوطنية الأمريكية في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

غير أن ذلك لا يعني تطابق أداء السياسة الخارجية للإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقد يتباين هذا الأداء من إدارة وأخرى، لكن التغيير في التوجهات لا يتم فجأة وإنما بطريقة متدرجة، كما أن التباين في

السياسات يقتصر في العادة على القضايا الثانوية أو الفرعية ولا يمس القضايا الأساسية أو الجوهرية، ويتصل بالوسائل والأدوات وليس بالأهداف والغايات، ويعكس خلافات في وجهات النظر وزوايا الرؤية بأكثر مما يعكس اختلافات عقائدية أو أيديولوجية. بعبارة أخرى يمكن القول أن التباين بين أداء إدارة وأخرى في مجال السياسة الخارجية الأمريكية عادة ما يعود إلى أسباب تتعلق بتفاعلات النظام الدولي وأزماته، أو بالخصائص والسمات الشخصية لرجال الإدارة بأكثر مما يعود إلى أي شيء آخر.

وليس معنى ذلك أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تعرف التحولات أو التغيرات المفاجئة والجذرية، أو أنها بمنأى عن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الكبيرين. فالتحولات المفاجئة في توجهات هذه السياسة قد تحدث في حال انتقال السلطة من إدارة يقودها الجناح الأكثر ليبرالية في الحزب الديمقراطي مثلا إلى الجناح اليميني الأكثر تطرفا في الحزب الجمهوري، أو العكس. وهذا ما حدث بالفعل حين انتقلت الإدارة من الحزب الديمقراطي بقيادة كارتر إلى الحزب الجمهوري بقيادة ريجان عام ١٩٨٠، ثم من الحزب الجمهوري بقيادة بوش الأب إلى الحزب الديمقراطي بقيادة كلينتون، ثم مرة أخرى إلى الحزب الجمهوري بقيادة بوش الابن.

فإذا طبقنا هذا التصور أو التحليل النظري العام لقضية التغيير والاستمرارية في رؤية النخبة الأمريكية الحاكمة للسياسة الخارجية على واقع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي، لأمكن التوصل إلى عدد من النتائج الهامة التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- أن عناصر الاستمرارية في رؤية النخبة الأمريكية لمصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط عموما، وفي العالم العربي على وجه الخصوص، تفوق كثيرا عناصر التغيير أو القطيعة.

٢- أن التغيرات المفاجئة التي طرأت على الأنماط المستقرة للعلاقات العربية - الأمريكية جاءت نتيجة لتغيرات مفاجئة وانقلابية في توجهات ورؤى النخب الحاكمة في عدد من البلدان

العربية، بأكثر مما يعود إلى تحولات مفاجئة في رؤية النخبة الأمريكية، وذلك لأسباب كثيرة ربما كان أهمها اندلاع الثورات أو الانقلابات العسكرية: الثورة المصرية في ٥٢ والعراقية في ٥٨، الانقلابات العسكرية المتتالية في سوريا ثم في ليبيا والسودان ٦٩، التحول المفاجئ في رؤية مصر الساداتية بعد حرب ٧٣. الخ، وقد أسهمت هذه التغييرات العربية المفاجئة والانقلابية في تثبيت وزيادة مكانة إسرائيل في الرؤية الأمريكية كحليف استراتيجي موثوق فيه تتسم سياستها الخارجية بالاستقرار والاستمرارية وتساعد طبيعتها «الديمقراطية» على التنبؤ بسلوكها وتصرفاتها.

٣- يبدو أن الإدارات الجمهورية كانت أكثر ميلا واستعدادا وجرأة من الإدارات الديمقراطية للتدخل العسكري في شئون العالم العربي. فهي التي بادرت بإرسال قوات المارينز إلى لبنان مرتين: في أزمة ٥٨ وفي أزمة ٨٢-٨٣، وبخوض حرب شاملة ضد العراق مرتين: عام ٩١ ثم عام ٢٠٠٣، كما بدت في الوقت نفسه أكثر قدرة على الضغط على إسرائيل، مثلما حدث في عهد إدارة إيزنهاور لإجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء عام ٥٧، أو في عهد إدارة بوش الأب لحمل إسرائيل على المشاركة في مؤتمر مدريد. أما الإدارات الديمقراطية فقدت بدت من ناحيتها أكثر رغبة وقدرة على الإسهام في دفع عملية السلام (جهود إدارة كارتر ودورها في كامب ديفيد الأولى لعام ٧٨، و جهود إدارة كلينتون ودورها في كامب ديفيد الثانية لعام ٢٠٠٠).

٤- تعاملت جميع الإدارات الأمريكية مع العالم العربي وفق أجندة ثنائية بينها وبين كل دولة عربية ولم تعر اهتماما يذكر بالجامعة العربية، أو تتعامل مع أي طرف عربي باعتباره ممثلا أو متحدئا باسم العرب. ومع ذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة تعاملت بجدية وبحذر مع حركة المد العربي القومي بزعامة مصر الناصرية عندما كانت في بداية عنفوانها في الخمسينات،

وكانت من بين العوامل التي دفعت الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل خلال أزمة ٥٦.

غير أن تحولا جذري بالغ الأهمية طرأ مؤخرا على رؤية الإدارة الأمريكية للعالم العربي للعالم العربي ككل، وبالتحديد منذ نهاية إدارة كلينتون. وجاء هذا التحول نتيجة لعاملين أحدهما يتعلق بالأوضاع الداخلية الأمريكية، والآخر يتعلق، ولو إلى حد ما، بالأوضاع الداخلية العربية. ويمثل العامل الأول في وصول أكثر أجنحة اليمين الأمريكي تطرفا في الحزب الجمهوري إلى السلطة في انتخابات عام ٢٠٠٠، أما العامل الثاني فيتمثل في وقوع هجمات سبتمبر عام ٢٠٠١ على واشنطن ونيويورك، وهي الهجمات التي اتهم تسعة عشر شخصا بارتكابها، جميعهم من العرب والمسلمين.

وكان اليمين الأمريكي المتطرف قد عاد إلى السلطة في واشنطن بعد ثمان سنوات من حكم الرئيس كلينتون، ولديه قناعة كاملة بأن الاستراتيجية التي كان طرحها في عهد الرئيس ريجان هي التي أدت إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وأسقطت الاتحاد السوفيتي. واعتبر أن إدارة كلينتون أضاعت فرصة ذهبية ولم تتمكن من استكمال هذه الاستراتيجية والمضي قدما لإعادة صياغة النظام العالمي وفق رؤية الولايات المتحدة التي آلت إليها قيادة هذا النظام منفردة ودون منافس، وأن هذه الفرصة تعود من جديد لتعويض ما ضاع. وفي سياق رؤيته العالمية الجديدة تبنى اليمين الأمريكي رؤية تجاه العالم العربي تركز على الانحياز المطلق لإسرائيل، وتعتبر السلطة الفلسطينية مسؤولة عن فشل الجهود الأمريكية الرامية للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، وتمنح شارون ضوءاً أخضر للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية. ووفقا لتلك الرؤية نفسها تصدرت مهمة القضاء على النظام العراقي جدول أعمالها وأولوياتها في المنطقة، باعتبارها جزءاً من مهمة سابقة لم تكتمل وهي مهمة تحرير الكويت. وجاءت أحداث سبتمبر لتتيح لهذا اليمين الأمريكي المتطرف الفرصة غير المتوقعة لبلورة رؤية جديدة ومتكاملة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط برمتها بما يتناسب مع مشروعه للهيمنة المنفردة على العالم.

ووفقا لهذه الرؤية اعتبرت الإدارة الأمريكية الجديدة أن الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠١ هو نتاج صراع محتدم بين الحكام العرب المستبدين والفاستدين وبين شعوبهم، وأن هذا الصراع أصبح قضية أمريكية بعد أن تحول الإحباط لدى الشباب العربي - الذي فشلت أنظمتها المستبدة في تعليمه وتوظيفه - إلى غضب مكتوم ما لبث أن تفجر، وبشكل عنيف، في وجه الولايات المتحدة والعالم. واعتبرت الإدارة الأمريكية أن هذه النظم العربية تعد، وإن بدرجات مختلفة وبطريقة غير مباشرة، متواطئة مع هؤلاء الإرهابيين بسبب الثقافة السياسية التي تروج لها والتي ترسخ الكراهية للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل!. وراجت تحليلات تؤكد أن هذا الشباب العربي المحبط، والذي بات من الصعب عليه النيل من أنظمتها المستبدة الراسخة الجذور التي تسببت في إحباطهم وغربتهم، قرر الانتقام من الولايات المتحدة، وتمكن من النيل منها لأن نظامها الديمقراطي الشفاف جعلها أكثر قابلية للاختراق.

بعبارة أخرى يمكن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كشفت، وفقا لرؤية هذه الإدارة، عن وجود مشكلة ثقافية كبرى في العالم العربي ككل لا سبيل لمعالجتها من جذورها إلا بعملية تحديث كبرى لن تتم إلا بضغط هائل من الخارج، واعتقدت هذه الإدارة أن ضرب العراق يتيح الفرصة لبدء هذا المشروع الكبير وإعادة بناء المنظومة العربية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت شعار واحد هو: التحديث. فالعراق بلد عربي كبير يمتلك كل إمكانيات النهوض الاقتصادي، وتركيبته التعددية تجعله قابلا لصياغة نموذج ديمقراطي يصعب وجوده في أية دولة عربية أخرى لديها هذا الثقل. فإذا ما قامت الولايات المتحدة بإسقاط نظام صدام الاستبدادي و سخرت إمكانيات العراق الكبيرة في تصميم وإقامة نظام بديل يسمح بالتعددية ومشاركة الطوائف المختلفة، يمكن لعجلة تحديث العالم العربي أن تبدأ في الدوران، وتنطلق القاطرة نحو الهدف المنشود وهو تخليص العالم من بؤر الفساد والاستبداد التي تفرخ الإرهاب.

ثالثاً: السلوك العربي كمحدد للرؤية الأمريكية

عكس السلوك العربي تجاه الولايات المتحدة تعدداً في الرؤى وتبايناً، يصل إلى حد التناقض، في المصالح والأهداف. فرغم ما يجمع العرب من روابط وأواصر تاريخية وثقافية تؤكد على مستقبلهم ومصيرهم المشترك، إلا أن محاولتهم للتعاون أو للتكامل والوحدة والتعامل مع العالم الخارجي ككتلة أو حتى كمجموعة إقليمية ذات مصالح مشتركة باءت جميعها بالفشل. وفي السياق بات من السهل على الولايات المتحدة أن تكتشف من خلال تعاملها الثنائي مع كل دولة حدة حجم وعمق التناقضات في السلوك العربي: فهناك تناقض عام بين القول والفعل يشترك فيه الجميع، فكثيراً ما يختلف ما تسمعه من الحكومات العربية داخل الكواليس والغرف المغلقة عما يقال ويوجه للنخب والجماهير والرأي العام العربي في الخطاب الحكومي الرسمي أو في التصريحات المنقولة عبر وسائل الإعلام الموجهة للدخل العربي. وكان هناك على الدوام صراعات عربية بين زعامات فردية متنافسة، لأسباب شخصية، أو بين كتلتين ومحاور عربية مختلفة، لأسباب موضوعية مصلحة أو أيديولوجية. فهناك دول عربية صغيرة وضعيفة وأخرى كبيرة وقوية، أو دول غنية ومتخمة وأخرى فقيرة ومحرومة، أو دول محافظة ورجعية وأخرى ليبرالية وثورية، ودول تتبنى أيديولوجية قومية عربية وأخرى تتبنى أيديولوجية إسلامية.. وهكذا.

ولأن مصالح الولايات المتحدة تركزت في المقام الأول على النفط وأمن إسرائيل، كما سبقت الإشارة، فقد كان من السهل عليها استغلال كل هذه التناقضات إلى أقصى حد، و تمكنت بالفعل، رغم تقلب الظروف والأحوال الدولية والإقليمية، من تأمين مصالحها النفطية مع العرب رغم انحيازها الكامل والمطلق لإسرائيل.

فحتى منتصف الستينات، وحين كانت الولايات المتحدة ترى في الخطر السوفيتي مصدر التهديد الرئيسي لمصالحها في العالم وفي المنطقة، كانت عملية الفرز بين الأصدقاء والأعداء في العالم العربي تتم على أساس الموقف من الاتحاد السوفيتي ودرجة التعاون معه. وفي هذا السياق كان بمقدور الولايات المتحدة أن تعتمد على دعم ومساندة أنظمة عديدة داخل العالم العربي سواء كانت أنظمة محافظة تقليدية أو

وذاً توجه إسلامي، بل وحرصت أيضاً ألا تقطع صلتها بالحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر المعادية بطبيعتها أيضاً للفكر الماركسي رغم تعاونها مع الاتحاد السوفييتي، لأسباب عملية كان أهمها الحصول على أسلحة يرفض الغرب تزويد العرب بها.

وحين تنامي التيار القومي، بعد إبرام الوحدة مع سوريا واندلاع الثورة الوطنية في العراق بزعامة عبد الكريم، وبات يهدد المصالح الأمريكية جدياً في المنطقة، خصوصاً من خلال تقاربه المتزايد مع الاتحاد السوفييتي، كان بوسع الولايات المتحدة أن تعتمد، في العلن، على الدول والتيارات الإسلامية المحافظة التي أعطتها الضوء الأخضر لمقاومة «التيار العروبي العلماني المتعاون مع الاتحاد السوفييتي الملحد»، وفي الخفاء، على إسرائيل التي أعطتها الضوء الأخضر لتوجيه ضربة عسكرية لعبد الناصر في ١٩٦٧.

وحين اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وبات تيار الإسلام الراديكالي الذي تبنته تلك الثورة يشكل الخطر الأكبر على الأنظمة العربية الموالية لها في المنطقة، لم تتردد الولايات المتحدة مرة أخرى في توظيف التيار القومي، أو فصيل منه، مستغلة رغبة صدام حسين العارمة في سد ما كان يعتبره فراغ القيادة في العالم العربي، وهو الفراغ الذي أحدثه رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ وخروج مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل عام ٧٨. ومع ذلك فعندما تجاوز صدام حسين الخطوط الحمراء المسموح له بها واحتل الكويت، لم تتردد الولايات المتحدة من استغلال هذا الخطأ الاستراتيجي للامساك برقبة صدام حسين، فشنت حربين عليه، مرة بدعوى تحرير الكويت، ومرة بدعوى البحث عن أسلحة دمار شامل يمتلكها ويخفيها، مستعينة بدول عربية حليفة مختلفة في كل مرة، لتنتهي بتدمير واحتلال ثاني أكبر وأهم بلد عربي وهو العراق.

لقد تعاملت كل دولة عربية مع الولايات المتحدة وفق أجندتها الخاصة، وبالتالي فإن العلاقات الثنائية كانت هي الحاكمة لنسق العلاقة بين الدول العربية والولايات المتحدة. لكن ذلك لم يكن معناه اختفاء القضايا القومية كلياً من أجندة العلاقات الثنائية بين الدول العربية والولايات المتحدة. فالصدام بين مصر الناصرية والولايات المتحدة مثلاً، أو بين مصر ودول

عربية أخرى، دار حول قضايا بعضها عالمي، والأخر قومي، والثالث محلي أو ثنائي صرف، لكن الولايات كانت هي الطرف الأقوى على الدوام في تلك العلاقة لأنه نادرا ما تمكن العرب من بلورة رؤية موحدة أو مشتركة للتعامل مع الولايات المتحدة، أو نجحوا في بلورة إدارة جماعية للعلاقة معها. ولذلك فإن الولايات المتحدة لم تأخذ أبدا البعد الجماعي العربي باعتباره محددًا للرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، وأصبحت أجندة العلاقات الثنائية هي المحدد الرئيس لعلاقة الولايات المتحدة مع كل دولة عربية على حدة. ومن واقع محصلة أو حاصل جمع هذه الأجندات أصبحت رؤية الولايات المتحدة للعالم العربي رؤية لعالم ممزق ومليء بالتناقضات.

غير أن التحليل السابق لا يجب أن يحجب حقيقة أنه تعين على الولايات المتحدة، في لحظات تاريخية معينة، أن تضع مصالح العالم العربي ككل في اعتبارها. حدث ذلك مرتين: إحداها إبان أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ٥٦، حين كانت مصر بزعامة عبد الناصر تقود تيارا قوميا بدا في ذلك الوقت فتيا وواعدا، والأخرى عام ٧٣، حين صنع التعاون والتنسيق الثلاثي بين مصر وسوريا والسعودية ما يشبه المعجزة على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وفي الحالتين تمكن النظام العربي من إجبار الولايات المتحدة على تقديم تنازلات مرحلية و التعامل مع العالم العربي باحترام وجدية. لكن عدم قدرة النظام العربي على المحافظة على تماسكه، سواء من خلال القيادة المنفردة للدولة القائدة، أو من خلال القيادة الجماعية لمجموعة الدول النواة، منح الولايات المتحدة القدرة على أن تعود للإمساك بزمام المبادرة في كل مرة.

نخلص مما تقدم إلى أن الولايات المتحدة لم تنطلق في تعاملها مع العالم العربي من رؤية أيديولوجية أو عقائدية، وإنما من رؤية برامجية عملية واضحة لمصالحها في العالم العربي في إطار رؤية استراتيجية أكثر وضوحا لمصالحها الكونية. ولذلك غلب على سلوكها طوال نصف القرن الماضي طابع برامجي يتناسب مع خصائص وسمات الدولة والنظام السياسي والنخبة الأمريكية. ومن خلال هذا النهج البرامجي في تعاملها مع الدول العربية اكتشفت الولايات المتحدة أن العالم العربي مليء بالتناقضات التي يسهل استخدامها وتوظيفها لبلورة سياسة قادرة على

تحقيق مصالحها البترولية، وهي مع العرب، دون أن يؤثر ذلك على تأييدها المطلق لإسرائيل في صراعها مع هؤلاء العرب، لأن هناك عرب وعرب.

وفي سياق هذا النهج كانت الولايات المتحدة حريصة على أن يكون لها أصدقاء عرب، خصوصا من الفاعلين الرئيسيين في النظام، وأن تقدم الحماية اللازمة قدر الإمكان لهذه النظم العربية الصديقة. وكانت هناك اعتبارات عملية تستدعي هذا الحرص، في ظل نظام دولي ثنائي القطبية يتسم بوجود معسكر مضاد متماسك تقوده دولة عظمى قادرة على المنافسة والتحدي، وفي ظل نظام عربي لا يخلو من لحظات قومية قادرة على الفعل والإنجاز. غير أن هذا الحرص يبدو وكأنه لم يعد له ما يبرره. فقد تفكك المعسكر الاشتراكي وانهار كما تفكك النظام العربي وانهار، خاصة بعد خروج مصر من الصراع العسكري مع إسرائيل أولا ثم تدمير واحتلال العراق بعد ذلك. وفي هذا السياق لم تعد الولايات المتحدة حريصة على حماية أي نظام عربي، مهما كان قدره أو درجة استعداده للتعاون، ولا حتى حريصة على الاستماع له. فالكل مطالب بأن يتغير وبأن ينصاع للتعليمات الأمريكية.

لقد دفعت المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بالولايات المتحدة، وفي ضوء ما حدث لها في سبتمبر ٢٠٠١، على تغيير نهجها البراجماتي واستبداله بأخر ينطلق من رؤية أيديولوجية أو عقائدية واضحة ومتكاملة. وتملك الإدارة الأمريكية الحالية مثل هذه الرؤية، وهي رؤية صاغها جناح يميني شديد التطرف ويريد العالم كله، وخاصة النظام الشرق أوسطي، وفقا لها. غير أن مشكلة الرؤية المطروحة حاليا لإعادة صياغة الشرق الأوسط تبدو وكأنها رؤية إسرائيلية شارونية في ثوب أمريكي. وهذا هو مأزقها الحقيقي. فقد بات على العالم العربي أن يتعامل مع الولايات المتحدة في ظل احتلال أمريكي لثاني أكبر دولة عربية، ومحاولات لفرض تسوية بالشروط الإسرائيلية، وضغوط هائلة على جميع الدول العربية لتغيير مناهجها التعليمية والثقافية والإعلامية. ومن الصعب تصور إمكانية تعاطي العالم العربي إيجابيا مع تلك الرؤية، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي. وبالتالي فلا مناص من أن يتغير العرب أو تتغير أمريكا كي توجد أرضية مشتركة لحوار عربي - أمريكي يخرج العلاقات العربية - الأمريكية من مأزقها الراهن.

٣- العلاقات العربية - العربية في زمن الهيمنة الأمريكية

تختلف طبيعة الأزمة التي يمر بها النظام العربي في زمن الهيمنة الأمريكية، وخاصة بعد الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، عن الأزمات السابقة التي واجهها النظام العربي من قبل. فمن المعروف أن النظام العربي مر بأزمات حادة كثيرة على مدى نصف القرن الماضي، وترتب على بعضها نكبات ونكسات وكوارث كثيرة: نكبة ٤٨ التي أعقبت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، وترتب عليها تثبيت دعائم الدولة الإسرائيلية واحتلالها لمساحات من فلسطين أوسع مما كان مقررا لها في قرار التقسيم، نكسة ٦٧ التي أدت إلى احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين ولمساحات شاسعة من أراض دول عربية أخرى، كارثة ٩٠ التي تسبب فيها قيام دولة عربية باحتلال دولة عربية أخرى، وانتهت بتحرير الكويت وتدمير العراق واستنزاف الموارد العربية.. الخ. ورغم أن جميع هذه الأزمات، وغيرها كثيرة، هزت النظام العربي من جذوره، إلا أن هذا النظام كان يملك من المقومات والأدوات ما يكفي لمساعدته على النهوض واستعادة توازنه قبل أن يبدأ في الانطلاق من جديد محاولا التغلب على مشكلاته السابقة وتحقيق بعض الإنجازات، إلى أن يتعثر في مجموعة أخرى من التناقضات التي سرعان ما تفضي به إلى نكبة أو إلى كارثة جديدة.

وفي تقديري أن الأزمة الحالية تختلف عن كل الأزمات السابقة من عدة نواحي:

أولاً: أن هذه الأزمة أدت إلى تدمير واحتلال ثاني أكبر وأهم دولة عربية، وكسرت ضلعاً رئيسياً من أضلاع النظام العربي، وبالتالي فتفتح الباب أمام خلل رئيسي في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، خصوصاً وأنها تأتي في ظل أوضاع عالمية وإقليمية ضاغطة تسلب العالم العربي إرادته تماماً، فهناك مشروع عالمي للهيمنة على العالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مشروع إقليمي للهيمنة على المنطقة تقوده إسرائيل، وهناك التقاء كامل بين المشروعين، إذ يبدو أن الولايات المتحدة تتصرف الآن وكأن مشروع الهيمنة على العالم يمر حتماً

بانتصار مشروع الهيمنة الإسرائيلي على المنطقة. أما العالم العربي فيبدو تأثها بين هذين المشروعين. فلا هو قادر على التعامل مع عملية العولمة، ولا هو قادر على الإدارة الرشيدة للصراع مع إسرائيل. ويأتي احتلال العراق ليضعف كثيرا من قدرة النظام العربي على مواجهة أي من هذين المشروعين.

ثانياً: أن كل الملاحظات التي أحاطت بالأزمة تشير إلى أن احتلال العراق ليس سوى بداية عملية تغيير كبرى تستهدف أمرين، الأول: تحقيق تسوية بالشروط الإسرائيلية، والثاني: تغيير الخريطة السياسية والثقافية للمنطقة، بما يتناسب مع متطلبات المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم، ومع متطلبات المشروع الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة.

وبسبب هذا الاختلاف النوعي في طبيعة الأزمة الراهنة، مقارنة بمجمل الأزمات التي واجهت النظام العربي حتى هذه اللحظة، يبدو لي أنه يصعب على تفاعلات النظام العربي أن تعود إلى أنماطها التقليدية القديمة، وبالتالي توجد شكوك كبيرة في قدرة النظام العربي على احتواء هذه الأزمة واستعادة توازنه استعداداً لانطلاقة جديدة. ولذلك أعتقد أن النظام العربي وصل الآن مفترق طرق، فإما أن يتغير بشكل جذري ليستعيد قدرته على المبادرة والفعل ومواجهة التحديات الراهنة والمقبلة، وإما ينهار كلياً.

أما فيما يتعلق بدلالة هذه الأزمة بالنسبة لأنماط التحالفات التقليدية التي عرفها النظام العربي حتى الآن، فيمكن إجمال هذه الدلالات في أربع ملاحظات:

أولها: أن الأزمة لحالية لم تكن في جوهرها أزمة بين معسكرين أو محورين أو حلفين عربيين متصارعين، وبالتالي يصعب الحديث عن معسكر عربي منتصر وآخر مهزوم. فالأزمة الحالية أثارها الولايات المتحدة لأسباب تخصها، وكانت إسرائيل أكثر الدول تحمسا لها، على الرغم من أنها لم تشارك فيها بشكل مباشر. أي أن الطرف المثير للأزمة كان طرفاً أو محوراً أجنبياً يقع خارج النظام العربي، والطرف المنتصر في الأزمة هو بدوره طرف أو محور من خارج النظام العربي.

صحيح أن الطريقة التي استجاب أو تفاعل بها النظام العربي مع الأزمة لم تكن موحدة، وأن أطرافاً عربية ساعدت الطرف الأجنبي في الوصول إلى أهدافه، إلا أن أكثر الأطراف العربية حماسة ومساعدة للعدوان الأمريكي على العراق لم تكن شريكا حقيقيا في صنع قرار الحرب، وأظن أنها لن تكون شريكا حقيقيا في صنع مستقبل العراق أو المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب. ولذلك أظن أن مكاسب هذه الأطراف العربية، إن كان لها مكاسب، هي مكاسب هامشية ومؤقتة، بل وقد تشكل عبئا عليها من الناحية الاستراتيجية على المدى الطويل إذا تحققت بالطبع ظروف أو شروط معينة.

وثانيها: أن هذه الأزمة قد تركز بداية مرحلة جديدة ونمط جديد من أنماط السياسات والتحالفات في النظام العربي، تتسم بفقدان النظام العربي ككل قدرته على المبادرة والفعل، من ناحية، كما تتسم بتحجيم دور المركز أو القلب في النظام العربي لصالح الدول الطرفية والهامشية فيه. صحيح أن العامل الخارجي كان عاملا ضاعطا على النظام العربي باستمرار، سواء باعتباره موجها للتفاعلات العربية - العربية أو باعتباره مؤثرا على أنماط التحالفات فيه، لكن النظام العربي كان يتمتع، وفي كل المراحل التي مر بها تطور النظام الدولي، بقدرة ما على المبادرة أو على الفعل، سواء كانت هذه المبادرة فردية، أي من جانب دولة واحدة تتمتع بثقل خاص في النظام، أو مبادرة جماعية، أي من جانب مجموعة من الدول أو الأطراف الرئيسية في النظام. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن حرب ٤٨، و معركة التصدي للأحلاف العسكرية، و حرب أكتوبر ٧٣ تمت جميعها بمبادرات جماعية من داخل النظام العربي. وكان بوسع دولة مثل مصر، على سبيل المثال، أن تتخذ مبادرات منفردة وهامة تجبر النظام العربي على التحرك واتخاذ المواقف. من هذه المبادرات، على سبيل المثال وليس الحصر: قرار تأميم قناة السويس سنة ٥٦، قرار الوحدة مع سوريا سنة ٦١.. الخ. وحتى قرار حشد القوات في سيناء سنة ٦٧، كانت كلها قرارات تمت ضد إرادة النظام الدولي. لكن مصر لم تنفرد وحدها باحتلال تلك المكانة. فالعراق فعل نفس الشيء، بصرف النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا مع سلوكه، إذ كان بوسعه أن يبادر بشن الحرب على إيران أو بغزو الكويت.. الخ. غير أن الأزمة

الحالية كشفت، وتكشف كل يوم، أن قدرة النظام العربي على المبادرة والفعل، سواء من خلال عمل فردي أو من خلال عمل جماعي، باتت صعبة إن لم تكن مستحيلة، بصرف النظر عما إذا كانت المبادرة إيجابية أو سلبية في حد ذاتها. فالواقع أن الداخل العربي فقد زمام المبادرة الآن في كل ما يتعلق بالأمور ذات التأثير المباشر على أوضاع النظام العربي وتحالفاته ككل، لصالح الخارج، وأصبحت القوى الدولية الكبرى في الخارج تعتمد على الهامشية داخل النظام العربي.

وثالثها: حدوث تغير نوعي في طبيعة القضايا والمشكلات المسببة للتناقضات والانقسامات والاستقطاب في النظام العربي. فقديمًا عكست السياسات المسببة للتحالفات والمحاور أو التكتلات في العالم العربي خلافات أيديولوجية أو خلافات مصلحة واضحة. وحول هذه الخلافات انقسم العالم العربي إلى معسكرين، أحدهما ثوري أو راديكالي وآخر رجعي أو محافظ، أو معسكر قومي وآخر إسلامي ومعسكر غني وآخر فقير. أعتقد أن هذا النوع من التناقضات في طريقه للتراجع وأصبح يحتل مكانة ثانوية مقارنة بأنواع جديدة من التناقضات التي بدأت تطفو على السطح، فهناك الآن تناقض رئيس بين الأنظمة والحكومات العربية، من ناحية، وبين الشعوب العربية، من ناحية أخرى، وفي كل العالم العربي دون استثناء. أي أن الإشكالية الرئيسية المثيرة للتناقضات في المرحلة الراهنة أصبحت تتمحور حول قضية القضية الديمقراطية وحقوق الإنسان. على صعيد آخر هناك تناقض يتبلور الآن بين الدول العربية شعوبًا وحكامًا، من ناحية، وبين الدول الطامحة للهيمنة على المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، من ناحية أخرى. وسوف تكون هذه القضايا، في تقديري، هي محور الفرز والانقسامات والمحركة للتفاعلات في المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

ورابعها: تراجع دور الفاعلين الرسميين في النظام العربي وبرز القوة المحجوبة عن الشرعية باعتبارها قوة قادرة على إثارة الاضطرابات والحيلولة دون استقرار النظام. نحن نعرف أن التيارات الأصولية التي أصبحت تحمل السلاح أحياناً في وجه النظم الاستبدادية، وأحياناً في وجه الاحتلال، وأحياناً في وجهيهما معاً

أصبحت قوة مؤثرة جداً على الساحة، كما أصبحت الحرب على هذه القوى غير الرسمية أو القوى التي تعتبرها الأنظمة الحاكمة قوى غير شرعية أو التي تسميها بقوى الإرهاب، مبرراً للتدخل في صميم الشؤون الداخلية. وهذا يضيف إلى شكل ونمط التفاعلات في المنطقة العربية في المرحلة القادمة بعداً آخر.

٤- توقعات مستقبلية

أما فيما يتعلق بشكل المتناقضات ومحاور التكتلات المتوقعة في النظام العربي في المرحلة القادمة. ففي تقديري أن هذه التكتلات سوف تدور حول قضايا ثلاث رئيسية في العالم العربي: قضية إسرائيل ومصير عملية التسوية، وقضية العراق وعلاقته المستقبلية بالنظام العربي، وقضية الديمقراطية في العالم العربي.

فيما يتعلق بإسرائيل ومستقبل التسوية، أريد أن أؤكد فقط على حقيقة أن الصراع في العالم العربي أصبح لا يدور حول معسكرين أحدهما مؤيد للتسوية والآخر رافض للتسوية، لأن كل العالم العربي في واقع الأمر جاهز للتسوية مع إسرائيل، لكن المشكلة تتعلق بشروط التسوية. هناك مبادرة سعودية، أصبحت تحظى بإجماع العالم العربي، تمثل الحد الأدنى المقبول عربياً للتسوية. لكن الإشكالية هنا أن فرص تسوية بمقتضيات الحد الأدنى المقبولة عربياً غير ممكنة في واقع الأمر، ولا تدعمها موازين القوى لا على الساحة العالمية ولا على الساحة الإقليمية. ولذلك تتركز الضغوط كلها على الطرف العربي وبالذات على الطرف الفلسطيني من أجل تقديم المزيد من التنازلات. وهذه التنازلات ستفرز، أو ستتمحور حولها عملية فرز معينة داخل النظام العربي. وربما تشكل هذه القضية محور التناقضات والتكتلات الجديدة أو القادمة في العالم العربي.

بالنسبة للعراق وعلاقاته المستقبلية مع العالم العربي، فالمشكلة هنا أن العالم العربي في الوضع الراهن لم يعد قادراً على القيام بدور حقيقي لتحديد مصير أو مستقبل العراق. وفي تقديري الشخصي أن

الولايات المتحدة ستعمل على خلق نظام حكم عميل لها في العراق، يشترط أن لا يكون نظاماً قومياً عربياً، وأن لا يكون نظاماً إسلامياً، وأن يكون نظاماً متعاوناً مع إسرائيل، والأرجح أن هذا النظام العميل سيكون نظاماً مركباً فوق بنية طائفية قد تفتح الباب أمام خروج مارد الطائفية من القمقم. وإذا حدث هذا، فسوف يشكل تهديداً حقيقياً للنظام العربي كله، لأنه إذا تفتت العراق - ويمكن أن يصبح العراق قابلاً للتفتت إذا قام نظامه السياسي على بنية طائفية - ولأن أطماع الولايات المتحدة في بتول العراق واضحة، فقد يتكرس الاحتلال. واعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ الأخير يكرس هذا الاحتلال ويضفي عليه الشرعية، وهذا يعني أن احتمال بروز مقاومة عراقية هو أمر وارد، وربما يكون قد بدأ بالفعل، وفي حالة تحول العراق إلى بؤرة للمقاومة واحتمال فشل التسوية، وهذا مرجح فعلاً على الصعيد الفلسطيني وعلى الصعيد العربي، فمن المتوقع أن يتشكل محور للمقاومة في العالم العربي تتكون من منظومة المقاومة في فلسطين ومنظومة المقاومة في العراق، وربما يكون هذا المحور مدعوماً من جانب سوريا ومن جانب إيران. لكن ذلك سيساهم في وضع هاتين الدولتين في تناقض مباشر مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل، وربما يفتح الباب إلى حرب جديدة في المنطقة، وبالتالي سيفرز هذا الوضع، إن حدث، محاور وتكتلات جديدة.

أما النقطة الأخيرة، والتي أحتم بها حديثي، فتتعلق بقضية الديمقراطية. وأعتقد أنه أصبح واضحاً تماماً أن الشعوب العربية كلها باتت مسحوقة بين مطرقة الأطماع الخارجية، من ناحية، وسندان الاستبداد الداخلي، من ناحية أخرى. وقد بات واضحاً أيضاً أن قضية الديمقراطية لم تعد شائناً عربياً داخلياً، خصوصاً بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. فالولايات المتحدة تدرك أن الاستبداد السياسي في العالم العربي أفرز، أو كان أحد العوامل التي أفرزت التطرف الديني الذي انفجر في وجهها في سبتمبر ٢٠٠١. وهذا معناه، من وجهة النظر الأمريكية على الأقل، أن مقاومة الإرهاب تتطلب تحولا ديمقراطياً حقيقياً في العالم العربي. لكن الولايات المتحدة لا يمكنها في الوقت نفسه، كما أنها لا ترغب، ولأسباب كثيرة، في أن يكون هناك تحول جاد للنظم السياسية العربية نحو الديمقراطية الحقيقية. فهي تدرك تماماً إن الديمقراطية الحقيقية لن

تكون تطورا يحقق مصلحتها أو مصلحة إسرائيل. ولذلك فمن الأرجح أن تضغط الولايات المتحدة في اتجاه إحداث تغييرات شكلية لا تمس جوهر النظم الحالية، لكن هذا لن يحل المشكلة، قد يؤجل الانفجار في العالم العربي، لكنه لن يحول دون حدوثه في مرحلة لاحقة.

اخلى إلى القول أن نقطة البدء في مواجهة تحديات المرحلة القادمة تبدأ في تقديري بإصلاح الداخل، وقيام نظم حكم قائمة على المؤسسات في كل دولة عربية، باعتبار ذلك هو الشرط الضروري لإصلاح النظام العربي، وتحويله إلى نظام مؤسسي قادر على إدارة علاقته بالعالم الخارجي و بالمنطقة على أسس علمية وموضوعية.

٥- خاتمة

دخلت العلاقات العربية - العربية، وخاصة بعد احتلال العراق مرحلة جديدة تماما من عدم الثقة والشكوك المتبادلة. فكل نظام عربي يبدو الآن مشغولا بإنقاذ جلده حتى ولو تم ذلك بالتآمر على أشقائه، خوفا من عصا الولايات المتحدة أو طمعا في جزرتها. ويدرك كثيرون أن النظام العربي بات في أمس الحاجة إلى عملية إصلاح شاملة، وهو الموضوع الرئيس الذي ستناقشه قمة تونس في نهاية شهر مارس من هذا العام. وكانت بعض الدول العربية قد تقدمت بأفكار أو بمشروعات متكاملة لإصلاح جامعة الدول العربية انطلقت منها أمانة الجامعة لإعداد مشروع موحد يبني على العناصر المشتركة. لكن أمل الشعوب العربية في قدرة حكوماتهم على اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لإطلاق نظام عربي جديد أكثر تماسكا يتضاءل يوما بعد يوم. وأيا كان الأمر فسوف يتعين على القادة العرب المجتمعين في تونس، إذا قدر لهم أن يجتمعوا، أن يأخذوا عددا من الحقائق في الاعتبار:

الحقيقة الأولى: أن لدى الشعوب العربية إحساس عميق بوجود خطر حقيقي يهدد مصير الأمة وأن التحديات التي تواجهها في المرحلة الراهنة هي تحديات حقيقية غير مسبوقة، تتطلب جهدا وعملا وخطأ غير تقليدية لمواجهتها.

الحقيقة الثانية: أن الشعوب العربية باتت على يقين من أن النظم الرسمية العربية تتحمل جميعها، وبدون استثناء، المسؤولية الرئيسية عما وصل إليه حال الأمة من تدهور وانهيار، ولديها شكوك عميقة في قدرة هذه النظم، أو حتى في توافر النية لديها، على اتخاذ كل ما هو ضروري لإخراج الأمة من مأزقها الراهن.

الحقيقة الثالثة: أنها هذه الشعوب بدأت تدرك تمام الإدراك أن معضلة إصلاح الجامعة العربية أكبر من أن يحلها نص يتم الاتفاق عليه، مهما بلغت درجة إحكام هذا النص، خصوصاً إذا تمت صياغته وفق الأساليب الدبلوماسية التقليدية المراوغة والقادرة على إلباس أعمق الخلافات ثوب الاتفاق الكامل، وأن الأمر بات يتطلب اتخاذ خطوات عملية حاسمة لها نتائج فورية ملموسة.

وعلى ضوء هذه الحقائق الثلاث أصبحت الشعوب العربية تنظر إلى قمة تونس باعتبارها قمة الفرصة الأخيرة. وإذا لم ترتفع قرارات هذه القمة إلى مستوى التحدي واستمرت في اتخاذ نفس نوع القرارات النمطية التي تعودت عليها وملتها الشعوب على مدى أكثر من نصف قرن حتى الآن، فسوف يستقر في ضمير هذه الشعوب أنه لم يعد هناك أمل يرجى من حكوماتها الراهنة، وأن الجامعة العربية التي تمثلهم وتنطق باسمهم باتت في حالة موت سريري، وأن التغيير المطلوب لن يأتي إلا عبرة هبة أو غضبة أو انتفاضة عارمة تكتسح أمامها تلال الفساد المتركمة التي تعوق طريق الشعوب نحو الانطلاق والابتكار. وفي اعتقادي أنه سوف يكون من الصعب جداً تخدير الشعوب بنص حماسي فارغ المحتوى أو بنص دبلوماسي مخادع، وأنها لن تقبل هذه المرة بأقل من توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإطلاق عملية تكاملية حقيقية قادرة على نقل العالم العربي من حالة التشرذم والفوضى الحالية إلى حالة من التماسك و الانضباط، في إطار أهداف عليا متفق عليها تحقق مصلحة مشتركة يستفيد منها الجميع.

ولإطلاق عملية تكاملية عربية حقيقية وفعالة، شروط موضوعية نعتقد أنها لن تتحقق على أرض الواقع إلا إذا تم التخلص من عدد من الأوهام يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- وهم الاعتقاد بأن وحدة الثقافة والتاريخ المشترك يمثلان أساسا كافيا لإنجاح وتحقيق وحدة سياسية حتمية بين الدول العربية لا بد وأن تتحقق إن عاجلا أو آجلا. فالوحدة عمل إرادي واع متعدد الدرجات والمستويات، ويتطلب خططا وبرامج لن تنخرط الدول العربية فيها إلا إذا ضمنت أنها تحقق مصلحتها في نفس الوقت الذي تحقق فيه مصلحة المجموع. ومعنى ذلك أن طريق الوحدة يبني بالدول القائمة ومن أجلها ولا يقوم أبدا على أنقاضها.

٢- وهم الاعتقاد بأن الاستثمار في العمل العربي المشترك مضبوطة للوقت والجهد ولا أمل يرجى من ورائه، لأن الدول العربية «لا تتفق إلا على أن لا تتفق»، وهو ما يفرض على كل دولة عربية على حدة أن تبحث عن طريقها بنفسها ولنفسها. فالواقع أن مصير الدول العربية واحد، شاء العرب أم أبوا، ولن يكون بوسع أي دولة عربية، مهما كبرت، أن تحقق وظائف الأمن، أو التنمية، أو الديمقراطية، أو الاستقرار الاجتماعي، وحدها. فالذئب ينتظر الأغنام الشاردة في الظلام، و الثعلب جاهز لإغرائها إن هي تركت القطيع «المتخلف» وسارعت إلى اللحاق بركب الآخر «المتحضر».

٣- وهم الاعتقاد بأنه يمكن تحييد وفصل القضايا الاقتصادية، حيث التعاون فيها وارد وضروري، عن القضايا السياسية التي يصعب، إن لم يكن يستحيل، تحقيق أي تعاون بين الدول العربية فيها. فالتعاون الاقتصادي يحتاج في واقع الأمر إلى «مظلة سياسية» تحميه، حتى لا تؤثر الخلافات السياسية سلبا عليه وتؤدي إلى عرقلته. ولأنه كثيرا ما أدت الخلافات السياسية العربية إلى عرقلته، إن لم يكن وقف التعاون الاقتصادي كلية، فالحاجة تبدو ماسة في الواقع العربي تحديدا إلى آلية فعالة لتسوية الخلافات العربية بالطرق السلمية، دبلوماسية كانت أم قضائية.

٤- وهم الاعتقاد بأن عمليات التكامل والاندماج تنتقص بالضرورة من سيادة الدول المشاركة فيها. وإذا كان صحيحا أن نجاح

العملية التكاملية يتطلب تنازل الدول المشاركة فيها عن جانب من سيادتها، يتسع نطاقه تدريجياً مع تطور العملية التكاملية، فإن هذا التنازل يتم في الوقت نفسه لصالح سلطة جماعية تشارك الدول نفسها في صنع قراراتها، ويفترض أن تتمتع بمكانة وهيبة، أي بسيادة، أكبر مما تتمتع به الدول الأعضاء منفردة. بعبارة أخرى لا يتم التنازل عن جزء من السيادة في هذه الحالة لصالح سلطة أجنبية، وإنما لصالح سلطة مشتركة، ويعود بالنفع على كافة الدول الأعضاء، ومن ثم يفترض أن يضيف إلى قوة كل دولة عضو، وبالتالي إلى سيادتها، لا أن يخضع منها.

٥- وهم الاعتقاد بأن التجربة التكاملية يتعين أن تنطلق منذ البداية بجميع الدول المخاطبين للالتحاق بها، وأن تكون شاملة لجميع القطاعات. فالتجارب التكاملية الناجحة، مثل التجربة الأوروبية، بدأت بقطاع الفحم والصلب وبمجموعة صغيرة من الدول النواة، قبل أن تتوسع، رأسياً، لتشمل بقية القطاعات الاقتصادية والمالية، وأفقياً، لتضم دولاً جديدة بلغت حتى الآن ٢٥ دولة ومن المحتمل أن تصل في الأمد المنظور إلى أكثر من ثلاثين دولة. بل إن التجربة التكاملية يمكن أن تسير بسرعات مختلفة تتناسب مع طاقة واحتمال الدول المشاركة فيها. وعلى سبيل المثال هناك دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتبنى العملة الموحدة بعد أو تشترك في النظام الأوروبي لتأشيرات الخروج «شينجن».

وإذا كان التخلص من مجموعة الأوهام السابق ذكرها يمثل شرطاً لا غنى عنه إلا أنه ليس كافياً وحده لإطلاق تجربة تكاملية فعالة. فلكي تصبح التجربة التكاملية فعالة لا بد أن تتمتع ببنية مؤسسية قوية قادرة على حل أحد أهم معضلات التنظيم الدولي عموماً، وذلك بإيجاد صيغة متوازنة تحافظ على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، من الناحية القانونية، وتأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه اختلاف الأوزان والقدرات الفعلية للدول المشاركة في العملية التكاملية.

وقد حلت التجربة الأوروبية هذه المعضلة بالتمييز بين المجالات التي يتعين أن تتخذ القرارات بشأنها بإجماع الآراء، على أساس مبدأ المساواة في التصويت ووفقا لقاعدة أن لكل دولة صوت واحد، والمجالات التي تتخذ فيها القرارات بأغلبية بسيطة أو بأغلبية خاصة، وبإنشاء أجهزة وفروع تمثل فيها الدول بعدد من المقاعد يتناسب وأوزانها النسبية. فاللجنة الأوروبية تتكون من ٢٠ مقعدا تمثل فيها كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وأسبانيا، بمقعدين، وباقي الدول بمقعد واحد. ويتراوح عدد المقاعد المخصصة لكل دولة في البرلمان الأوروبي بين ٩٩ مقعدا للدولة الأكبر (ألمانيا) و ٦ مقاعد للدولة الأصغر (لكسمبورج). وهناك فروع تتمتع فيها الدول بأوزان تصويتية تتناسب وقوتها النسبية. ففي المجالس الوزارية الأوروبية تتراوح الأصوات المخصصة للدول بين ١٠ أصوات للدول الكبيرة (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) وصوتين فقط للدولة الأصغر (لوكسمبورج). ويقوم النظام السياسي للاتحاد الأوروبي على وجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، وعلى محاولة الفصل الكامل وتحقيق الرقابة المتبادلة بينها. فهناك سلطة تنفيذية ممثلة في المفوضية، من ناحية، والمجلس، من ناحية أخرى. وهناك سلطة تشريعية ممثلة في برلمان أوروبي مستقل ينتخب انتخابا مباشرا من جانب المواطنين في الدول الأعضاء وله سلطة سحب الثقة من المفوضية. وهناك سلطة قضائية ممثلة في محكمة عدل أوروبية تتمتع باستقلال كامل في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأحكامها ملزمة وواجبة النفاذ. ويلعب جهاز المحاسبات دورا مهما في الرقابة المالية على الموارد والنفقات. كما يلاحظ، على صعيد آخر، أن التجربة الأوروبية نجحت في إشراك جماعات المصالح المختلفة في عملية اتخاذ القرار من خلال إشراكها في عضوية «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية» أو «اللجنة الاستشارية» حيث تتطلب بعض مراحل وإجراءات عملية صنع القرار داخل هذه اللجان ضرورة الحصول على موافقة جماعات المصالح المعنية.

ويتضح في ضوء ما سبق أن الحلول الفنية لأعدد المعضلات التنظيمية ممكنة ومعمول بها في التجارب التكاملية لدول أخرى، ويمكن للدول

العربية الاستفادة منها لو أرادت. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي تواجهه قمة تونس. فإما أن تنجح هذه القمة في ابتكار آليات مؤسسية فعالة لتجربة تكاملية حقيقية أو تكرر من الناحية الفعلية وفاة الجامعة العربية دون ما حاجة إلى إعلان أو تصريح بالدفن.

المراجع

اعتمدت هذه الدراسة في المقام الأول على مجموعة دراسات سابقة نذكر منها:

١- الوطنية المصرية والقومية العربية في مشروع عبد الناصر القومي. في: سعد الدين إبراهيم [محرر]، المشروع القومي لثورة يوليو، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٤.

٢- الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي. في: محمد السيد السعيد [محرر] الوطن العربي والمتغيرات العالمية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٩١.

٣- تسوية المنازعات العربية. في: السيد ياسين [محرر]، أفاق التعاون العربي في التسعينات، سلسلة مشروعات التعاون الإقليمي العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢.

٤- القومية العربية والتفكك في العالم العربي: رد على آراء فؤاد عجمي، المستقبل العربي، العدد [٣٥]، يناير ١٩٨٢

٥- الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي، شئون عربية، العدد [٣٧]، مارس ١٩٨٤.

٦- تجربة الوحدة المصرية - السورية، شئون عربية، العدد [٤٦]، يونيو ١٩٨٦.

- ٧- تجربة التكامل والوحدة الأوربية: هل تصلح للتطبيق في العالم العربي، المستقبل العربي، العدد [١٣٦]، يونيو ١٩٩٠. ونشر أيضا في: مستقبل العالم الإسلامي، العدد [١١/١٠]، ربيع/ صيف ١٩٩٣.
- ٨- انعكاسات تجديد المشروع القومي على مكانة مصر الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية حول «مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة»، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٦.
- ٩- الجامعة العربية في ظل التسوية: سيناريوهات المستقبل، عالم الفكر، المجلد الرابع - إبريل / يونيو ١٩٩٧.
- ١٠- مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفدرالية والأطروحات الوظيفية. في: أربعون عاما على الوحدة المصرية - السورية (مجموعة مؤلفين)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.
- ١١- نظرة على المؤسسات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهار التنظيم الدولي الحكومي، وجهات نظر، العدد ١٢، يناير ٢٠٠٠.
- ١٢- تقييم أداء مؤسسة القمة العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجي العربي، عمان: ١٠-١١ فبراير ٢٠٠٢. منتدى الفكر العربي، المنتدى، العدد ١٩٨، مارس ٢٠٠٢.
- ١٣- دور منظمات الفكر العربي ومؤسسات المجتمع المدني العربي في دعم مسيرة الجامعة العربية. ورقة مقدمة إلى ندوة «أفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية»، الكويت ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠١، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية ٤/٢٠٠٢.

١٤- المثقف «العربي» و الأمير «الأمريكي»، المستقبل العربي،
مارس ٢٠٠٣.

١٥- الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤ (تحت الطبع).

هذا بالإضافة إلى العديد من المقالات والمداخلات الأخرى، وخاصة
المقالات التي نشرت خلال الشهور الثمانية السابقة على إعداد هذه
الدراسة في صحيفة «الحياة» التي تصدر في لندن.

تعقيب

تعقيب

سمير عوض*

يدور موضوع ورقة البحث هذه للأستاذ الدكتور حسن نافعة، حول طبيعة العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية، حيث يحاول الخوض في هذا المضمار الفياض بعين المحلل والمؤرخ إلى هذه العلاقات وتداعياتها التاريخية والمرحلية، التي طالما فرضت نفسها على النظام العربي ظاهراً وباطناً، بشكل مباشر وغير مباشر، وبدرجات متفاوتة، وذلك تبعاً للحالة السياسية التي عاشها ويعيشها العالم من حوله تارة، ويفرضها عليه تارة أخرى، وذلك كله في سياق تاريخي سهل القراءة وواضح الأفكار.

فالکاتب قام بتقسيم ورقة البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، يوضح في أولها معنى العلاقات العربية - العربية وخصائص النظام العربي، أما ثانيها فيتناول موضوع تطور ومحددات الرؤية الأمريكية للعلاقة مع العالم العربي، وأخيراً يتعرض إلى القضية الرئيسية وهي طبيعة وأنماط العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

أما في موضوع العلاقات العربية - العربية فيرى أن ما يميزها هو بعدها الرئيسيان الرسمي والشعبي. النظام الإقليمي العربي لم يظهر على المستوى الرسمي إلا بقيام الإطار المؤسسي وهو «جامعة الدول العربية». أما بالنسبة للنظام الإقليمي غير الرسمي فهو اسبق بكثير في نشأته، ويعزي الكاتب ولادته إلى جماعات النخبة السياسية والاقتصادية والفكرية، وخرجي الدول الأوروبية من حملة دروس التجربة القومية هناك. وان كان النظام الإقليمي غير الرسمي تقدم في كيانه على النظام الإقليمي الرسمي، إلا أن الفجوة العملية والمؤسسية بينهما كانت ولا زالت قائمة، لأن أولهما حالم وثانيهما واقعي.

أزمة الهوية في النظام العربي تعود إلى تداخل أو تضارب ثلاث هويات، الهوية الوطنية، والقومية العربية، والهوية الإسلامية، التي يرى فيها الكاتب صلابة لم تُضعف تنامي التيارات الوطنية والقومية، فقد رفض التيار الإسلامي دعاوى الشعوبية والقومية القطرية، لأنه تيار يرى انلا وجود للأمة إلا داخل بوتقة الإسلام.

أما بخصوص تطور الرؤية الأمريكية للعالم العربي، فإن الكاتب يرى أن رؤية الولايات المتحدة للآخر لا تتشكل عبر تطورات حل أو تصفيات عرقية أو ثقافية أو دينية، إنما من خلال منظورات ومعايير موضوعية موحدة، أساسها هي رؤية الولايات المتحدة لنفسها ولعدوها ولأهدافها - مصالحها في العالم. أنا لا أشارك الكاتب رأيه هنا، إذ لا ريب أن من مكونات المواجهة هذه تعاضم قوة المجموعة اليمينية المسيحية المتطرفة التي تمسك زمام الأمر في أمريكا الآن. إذ تستخدم الإدارة الأمريكية خطاباً متعالياً، عنصرياً، ودينياً متطرفاً، يعيد إلى الذاكرة الخطاب الاستعماري الكلاسيكي البالي في القرن التاسع عشر، و«رسالة الرجل الأبيض» حسب رديارد كبلنغ.

الأزمة الراهنة تضع أميركا في مواجهه مع العالم العربي ككل وكوحدة واحدة. وهنا يبرز البعد الثقافي كعامل موحد للأمة العربية في مواجهة «العولمة - الهيمنة» الآتية من الخارج. ربما أعاد هذا إلى الأذهان سياسات «التتريك» التي فشلت الدولة العثمانية في فرضها على العرب

في أواخر أيامها. أميركا استبقت الأنظمة بمطالبتها العالم العربي بإدخال تغييرات واسعة على نظمه ومناهجه التربوية والتعليمية والثقافية. ولا شك أن هذا الأمر بحاجة إلى استطراد، إذ أن الحكومة الأمريكية لا تخفي وجود أجندة أيديولوجية وثقافية تضعها في مواجهة مع العرب والمسلمين كحضارة وثقافة، إضافة إلى البعدين السياسي والاقتصادي الثابتين في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ويقع ضمن هذا السياق المشروع الأمريكي «الشرق الأوسط الكبير» الذي قد يضع أميركا في مواجهة حتى مع حلفائها في المنطقة. إن الأنظمة العربية تعيش الآن حالة من الخوف على نفسها من الولايات المتحدة، ومن السياسات التي تسعى إلى فرضها عليها، تحت اسم الديمقراطية والتحديث. فالعلاقات الثنائية العربية - الأمريكية تقوم حالياً على أساس أن الولايات المتحدة تحدد علاقاتها مع كل دولة عربية على حده، وهكذا فإن رؤية الولايات المتحدة لهذا النظام هو رؤية لعالم ممزق، ومليء بالمتناقضات، وسهل الاختراق عبر المصالح المتضاربة للدولة القطرية. وهنا اعتقدت الإدارة الأمريكية أن ضرب العراق ربما هو البداية لإعادة التحديث في العالم العربي وبناء منظومة عربية سياسية جديدة. وحتى توجد أرضية مشتركة لحوار مشترك عربي - أمريكي يخرج العلاقات العربية - الأمريكية من مأزقها الراهن فلا بد أن يتغير العرب أو تتغير أميركا. إن طريق التخلص من النظام العربي السائد المتمثل في الانهزامية والانعزالية، وحالة الشك في الآخر والضعف تجاه أميركا، تحتاج إلى التخلص من مجموعة الأوهام التي تعيشها مجموعة الدول العربية حتى تستطيع بناء مؤسسة قوية قادرة على الوقوف أمام أزماتها واثبات وجودها وكسر جمودها.

لا يزال الكاتب يعول على جامعة الدول العربية - التي انعقدت في تونس - في ابتكار آليات تغيير وتحديث وكسر جمود عالم مهزوم، إلا أنني أرى أن هذه حقيقة سرابية لا سبيل إلى تحقيقها، كون هذه القمة ستعقد مثقلة بالإملاءات والشروط التعجيزية والضغط، لتجاوز موضوع العراق، وإهمال قضية فلسطين، والانتظام في المشاريع الأمريكية المعدة سلفاً للمنطقة، وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وعلى الرغم من شبكة المنظمات التي اتاحتها جامعة الدول العربية في مراحل ما بعد التأسيس، فقد جاءت تقليداً للنموذج الذي استحدثته الأمم المتحدة، أما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فقد كان على غرار السوق الأوروبية المشتركة، إلا أن الأمر قد خلى من أية محاولة عملية للاستفادة من منهج التجربة الأوروبية في التكامل والاندماج. وهذا يعني أن النية المؤسسية لجامعة الدول العربية، بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية يخلو من التقنيات المؤسسية اللازمة لبناء صيغ التكامل، والاندماج الإقليمي. إن جامعة الدول العربية تقف الآن عاجزة حتى عن التعبير اللفظي عن هموم وقضايا الأمة، وقد أرهقت حتى اللغة العربية في محاولات عبثية لاستنباط عبارات توفيقية غير ذات معنى، كي تغلت من التحيز لهذا الطرف أو ذاك.

إن الدول العربية الرئيسية والتابعة قد دارت في مواقفها حول أميركا حوالي ١٨٠ درجة: من مقاومة المخططات أو المشروع الأمريكي في المنطقة إلى التعاون الكامل معها بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا لم يحدث أي تغيير في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي استمرت في دعم إسرائيل، وتأمين سعر البترول بشكل تجاري للأسواق العالمية وخاصة الأمريكية، ما يدل على إن وزن الموقف العربي صغير للغاية لدرجة انه من غير المهم ولاءه للدولة العظمى أو مناهضته لها. وبعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد هناك منافسة بين الدولتين على كسب هذا الود، وبالتالي الدولة التابعة، سواء في المعسكر الشرقي أو الغربي، وأصبحت الدول العربية تفكر بان موقعها الأسلم والأجدي لمصلحة نظام الحكم هو محاولة إرضاء أو استرضاء أميركا، حتى تصبح الدولة تابعة لأميركا، بغض النظر عن تاريخها الموالي لأميركا أو الاتحاد السوفيتي.

ملاحظة أخيرة: إن برامج الفضائيات مثل Reality T.V, Super Star، أظهرت أن هناك تضامنا واستقطابا أكثر في الشارع العربي من الاستقطاب الذي قد تثيره الكثير من قضايا الأمة، لأنه لا يوجد في هذه البرامج أي تحدٍ للنظام العربي الحالي. بل على العكس أنها نوع من تعزيز الإقليمية الوطنية، وهكذا يتاح للمواطن العادي ممارسة مصدر

تحدٍ وطني، افتخار، وتعبئة فراغ، ورغبة مكبوتة يعبر فيها عن نفسه بخوض «تجربة ديمقراطية» (يرى فيها نفسه عضواً وان كان في ذلك تعزيزاً للقطرية)، بينما ترى أن المشاركة في الانتفاضة وفعاليتها، أو الاحتجاج على الممارسات الأمريكية في العراق قد يؤدي إلى السجن أو إطلاق النار من قبل قوات أمن النظام المتحيزة دائماً.

على أي حال فإن هذا يدل على تراجع أهمية القضايا القومية في الوعي العربي الفردي والجماعي عند الفرد العادي، لحساب قضايا خاصة إقليمية قطرية ذات بعد جغرافي مصور في الدول القطرية، وليس الوطن العربي، وما يترتب على ذلك من بدء تفضيل المصالح القطرية وليس القومية من حيث إظهارها أو في التضامن مع القضايا الموحدة.

لقد أصبح بقاء الدولة القطرية نفسها عرضة للتأثر من الأسفل من قبل عوامل التجزئة والتفتت مثل الطائفية وغيرها، مثل الأقليات العرقية والطوائف الدينية، وهكذا ربما انتقل الصراع من الوطن العربي الكبير إلى الوطن الصغير أي «الدولة القطرية»، وربما سيلاقي الوطن الصغير نفس المصير، أي التجزئة، وربما ستنتج القطرية في السيطرة على هذا التحدي من الأسفل، وتعزز هويتها الوطنية - القطرية، وهكذا ستتصير أيضاً على الوطن الكبير وهويته القومية - الوحودية.

ويدخل في ذلك موضوع معاملة العربي في الدولة العربية، ومسألة الحرص المرضي على الحدود تحت اسم أمن الدولة أو الدول، ما يعمل على إبعاد العرب عن بعضهم. فرغم محاولات جامعة الدول العربية وأنظمة الحكم في العالم العربي لاستثمار البعد القومي في الخطاب السياسي العربي من حيث احتضان الفلسطيني، ودعمه وتعزيز موقفه الصمودي - إلا أنه هو أول من يُستهدف، وأول من يُبعد، وأول من يُطرد عن حدود الدولة المستضيفة حال عدم حصوله على الأوراق الثبوتية اللازمة، أو عدم حصوله على تأشيرة لدخوله، أو حتى لمجرد شعورهم بأن شخصه المتواضع قد يهدد أمن الشارع في الدولة المضيفة. كل هذا رغم استثمار النظام العربي المكثف لقضية فلسطين في إنتاج، واكتساب، الشرعية الداخلية والدولية و تبرير السياسات التنموية المتعثرة.

إن التيارات الإسلامية أو الإسلام السياسي يشكل الآن بؤرة التحدي للوضع الراهن والهيمنة الأمريكية، وهذا على عكس فترة الحرب الباردة حيث كانت التيارات الإسلامية اقرب إلى أمريكا من الاتحاد السوفيتي بهدف محاربة الشيوعيين. وبالتالي لا يجوز إسقاط الطابع المقاوم للهيمنة من خطاب الإسلام السياسي، رغم أن هذه المقاومة تأخذ أحياناً أشكال مشوهة وتدخل في موضوع «النسبية الأخلاقية» في تبرير استهدافها المدنيين وغيره من قوانين الحرب. وربما كانت هذه المرحلة المضطربة معبراً نحو تجديد وتطوير الخطاب الإسلامي التحرري المعاصر، على نحو يذكّر ببدايات الحركة التحررية القومية في فجر القرن الماضي.

ما قبل وما بعد الهيمنة الأمريكية: استمرارية تماثل العلاقات العربية - العربية

علي الجرباوي*

تعد دراسة د. حسن نافعة حول الرؤية الاستراتيجية للعلاقات العربية العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية، إذا تم تشذيب بعض مواقع التكرار بها، دراسة قيمة ومفيدة حول الموضوع. إضافة إلى كونها مقتضية بشكل عام، فقد ألمت بتلابيب وتفاصيل الموضوع، وعالجته من مختلف الجوانب الضرورية لإلقاء الضوء عليه. في هذه الدراسة اعتبر د. نافعة، وهو محق في اعتباره، أن العنوان المقدم له للكتابة حوله فضفاض ويتضمن جوانب مختلفة ومتعددة، يصعب الإحاطة بها جميعاً سوى باللجوء إلى تقسيم الدراسة إلى أجزاء. وهذا بالفعل ما قام به الكاتب، إذ قسم دراسته إلى ثلاثة أجزاء، عالج الأول منها مفهوم العلاقات العربية - العربية وخصائص النظام العربي، وتناول ثانياً تطور ومحددات الرؤية الأمريكية للعلاقة مع العالم العربي، ليصل في ثالثها إلى معالجة ما كان مطلوباً منه وهو طبيعة وأنماط العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية. وأعتقد بأن د. نافعة لجأ إلى هذا التقسيم ليفسح المجال أمام إمكانية الإحاطة بموضوع العلاقات العربية - العربية التي لا يعتبر

* استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

التدخل الأمريكي العامل المؤثر الوحيد بتحديد نمطها وطبيعتها وتفسير خط سيرها. بل على الأرجح أن يكون العامل الأمريكي الخارجي ثانوياً يركب على عوامل محلية أساسية هي التي تشكل محددات العلاقات العربية - العربية.

من هذا المنطلق لا يغير عصر الهيمنة الأمريكية من طبيعة ومنطلقات وفحوى العلاقات العربية - العربية، بل يزيد فقط من حدتها الناجمة عن عوامل أخرى. بصيغة أخرى، تستفيد القوى الخارجية في تداخلاتها في العالم العربي من الشقوق الموجودة في البنيان العربي، فتسرب منها مخلّفة تداعياتها السلبية التي تزيد من حجم وأثر هذه الشقوق. ولو كانت الأرضية المحلية صلبة و متماسكة، لما تمكّنت العوامل الخارجية من اختراقها وتفتيتها وممارسة التأثير عليها.

على كل، يجدر عند تحليل العلاقات العربية - العربية والتأثير الأمريكي فيها أخذ النقاط الرئيسية التالية بالاعتبار:

١ - عمق الأزمة العربية الذاتية

يعاني العالم العربي في علاقات أجزائه مع بعضها البعض من تبعات حالة انفصامية شديدة، ووجود طبقات متعددة من الازدواجيات والفجوات والثغرات. وبالمجمل فإن ذلك يشكّل أساس المعضلة التي يعاني منها العرب في تعاملهم مع بعضهم البعض. هل العالم العربي يشكّل وحدة واحدة كالجسد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الجسد بالسهرة والحمى؟ أم أن هذا العالم العربي الذي يتشدد بمقولات الوحدة وأناشيد مثل بلاد العرب أوطاني، مقسّم ذاتياً إلى أجزاء مختلفة، يعد كل منها نفسه ذا كينونة سياسية مستقلة؟ هل الفكرة النظرية متطابقة مع التشكيل على أرض الواقع، أم أن هناك انفصامية متجذرة بين النظرية والتطبيق تحاول أن تخفي نفسها بتعايش مضطرب ومزيّف بينهما؟ وهل توقعات العرب من نظامهم توقعات واقعية تستند إلى أساس يجعلها قابلة للتحقق، أم أنها توقعات مبالغ بها ولا يوجد في هذا النظام قدرة وإمكانية لتحقيقها؟

يوجد اعتقاد شائع بين الكثير من العرب، وخاصة على المستوى الشعبي أن العالم العربي، واستناداً إلى عوامل سائدة مشتركة كالدين واللغة والتاريخ والجغرافيا، يشكّل دون أدنى شك وحدة واحدة موحّدة. ولكن على مستوى آخر ينقسم هذا العالم العربي إلى دول مستقلة وذات سيادة لها وبها نخب تؤمن حتى النخاع بهذه الاستقلالية والسيادة، وتعمل كل ما في وسعها للحفاظ عليها. وعلى مستوى ثالث فإن هذه النخب الحاكمة في الدول العربية المستقلة تقيم وتدعم نظاماً سياسية منفصلة بالكامل عن قواعدها الشعبية، فهي تتشدد دائماً بأنها تحكم باسم الشعب ولكنها لا تشرك هذا الشعب في الحكم، ما ينجم عنه استبداد وتسلط للحاكم على المحكوم، وانسداد أفق عملية التحول الديمقراطي، وتحوصل النظام السياسي في شخص الحاكم الذي يصبح بقدرة القمع والتحكم بالمصادر ملهماً وفذاً وعبقرياً. وكان من الممكن استمرار العرب في التعايش مع هذه الانفصامية حتى ولو لم تكن مقبولة لو أنها بقيت تنحصر في التجاذبات بين عوامل القومية والقطرية والحاكمية، ولكنها امتدت إلى ما هو أنكى من ذلك حين وصلت إلى مستوى التفتيتية الفئوية للقطرية العربية. فما من قطر عربي يتشبث بالاستقلال والسيادة عن مجاله القومي الأوسع المتمثل بالعالم العربي الوحدوي إلا ويعاني داخلياً من اضطراب بسبب عامل أو عوامل تفتيتية تهدد وحدة كيانية القطرية بحركات انفصالية. وقد أضحت مهمة عدم تفسخ القطرية العربية إلى ما هو أدنى من وجود الدولة أهم وأسبق من الناحية الفعلية حالياً من السعي إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة. باختصار، أصبح الحفاظ على وحدة الدولة العربية (مع أنها مشوهة) أهم من تحقيق وحدة «الأمة» العربية، ولكن دون اعتراف رسمي أو قبول شعبي بذلك. وبأسى، لم تحلّ الأفكار والأيدولوجيات التي تعالج الواقع العربي بعضها مكان البعض الآخر بين العرب، وإنما تعايشت بتبايناتها واختلافاتها وتعارضاتها مع بعضها البعض، منتجة حالة سريالية من الانفصاليات والانفصاميات والازدواجيات المتكافئة عند العرب. من هذا المنطلق تتعايش المتناقضات في العالم العربي. فعلى سبيل المثال يتوقع الكثير من العرب من الدول العربية التي

تعتمد في أساس وجودها على ترسيخ القطرية العربية أن تقوم بتحقيق الوحدة العربية التي تحتاج إلى زوال القطرية.

يصبح السؤال: كيف يمكن للقمة العربية التي يعتقد د. نافعة بأنها مرتجى الشعوب العربية أن تحقق نظاماً عربياً يتجاوز محنته القطرية، وهي تستند إلى مرتكز القطرية أساساً لوجودها كمؤسسة «جماعية»؟ وكيف يمكن للجامعة العربية أن تنجح في أي مسعى وحدوي وهي تتشكل من دول «تُقدّس» استقلاليتها وسيادتها الذاتية؟

إذا كانت الأمة تنتشر خارج مجال حدود الدولة، أو تضم في منطقة انتشارها العديد من الدول العربية، فإن تحقيق وحدة هذه الأمة يتطلب تكسير وإلغاء الحدود الموجودة للدولة أو الدول، وإعادة تشكيلها بحيث تتوافق حدود الأمة مع حدود الدولة. هذه هي الدولة القومية التي تتماثل فيها المشاعر القومية مع المواطنة القانونية. هذا يختلف عن أي مشروع لتحقيق التكامل والوحدة بين دول قائمة ستستمر في وجودها والمحافظة على كينونتها، كالإتحاد الأوروبي مثلاً. أما تفشي الفئويان التفتيتية داخل الدولة الواحدة فمردّه إلى فشل هذه الدولة في صهر الفئات المجتمعية المختلفة في بوتقة المواطنة الواحدة. المعضلة التي يعاني منها العرب تتمثل بفشلهم الذريع في تحقيق وحدة الأمة بسبب التحوصل على وجود الدول العربية من جهة، ومواجهتهم لمصاعب جمّة في الاستمرار بالحفاظ على وجود الدول أمام ما تتضمنه وتحتويه من نزعات انفصالية استقلالية من جهة أخرى. باختصار، الدولة العربية الحالية شديدة البأس في مواجهة إمكانية ذوبانها لأسباب عروبية كبرى، شديدة البؤس في مواجهة إمكانية ذوبانها لنزعات ونزعات داخلية صغرى.

يعيش العالم العربي واقعاً تلفيقياً مضطرباً، المصطنع فيه أقوى من القواسم المشتركة المبتغاة وأضعف من القواسم الصغرى المتنفذة. ينتج عن ذلك أزمة عميقة في الهوية: فهل السائد هو الهوية القومية أم القطرية أم الانفصالية؟ وهل استمرار التناحر بين هذه الهويات يؤدي بحكم الأمر الواقع إلى تغليب الهوية الدينية الإسلامية عليها

مجتمعة؟ إن عدم التمكن من حسم أمر المتناقضات والتوصل إلى صيغة تبرز من خلالها هوية واحدة موحدة لمواطنة محددة سيبقي العالم العربي مفتوحاً على مصراعيه للتدخلات الخارجية التي تجد لنفسها مرتعاً خصباً اسمه «الخلافت العربية - العربية».

٢- محددات الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية

يوجد دواعي عمومية وخصوصية لطبيعة الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية وللدور الأمريكي فيها. تتعلق الناحية العمومية بنظرة الولايات المتحدة لنفسها ولدورها في تحديد وتسيير الشؤون الدولية بشكل عام. في هذا السياق تشكل المنطقة العربية بالنسبة للاهتمامات الأمريكية منطقة من مناطق العالم، يتحدد الاهتمام الأمريكي بها بمدى الانهماك الأمريكي بمعالجة الشؤون الدولية بشكل عام، وبمعزل عن محددات العلاقة الخاصة بالمنطقة. فكلما زاد التدخل الأمريكي بالشؤون الدولية، ازداد الاهتمام بالمنطقة العربية، كونها تشكل مركزاً مهماً في العلاقات الدولية.

ما يطرحه د. نافعة في هذا الشأن صحيح تماماً. فقد تدرج اهتمام وانخراط الولايات المتحدة بالشؤون الدولية على مدى القرنين الماضيين. فمن لاعب ثانوي في الشؤون الدولية، تطور الوضع الأمريكي ليصبح في مركز التأثير في القرار الدولي. ومع هذا التطور ازداد الاهتمام الأمريكي بجميع بقاع الأرض وما يجري بها، ومنها بالطبع المنطقة العربية. حينما كانت الولايات المتحدة دولة جديدة تقبع على حافة مركز الحضارة الغربية المتمركزة داخل القارة الأوروبية، وعندما كان الأوروبيون منهمكون في عملية تطويع العالم وضمه تحت لواء هذه الحضارة السائدة، اكتفى الأمريكيان ببسط نفوذهم الإقليمي على الجزء الغربي من العالم، أي على الأمريكيتين تاركين مهمة تطويع بقية العالم إلى مركز حضارتهم في أوروبا. ولكن الدور الأمريكي في الشؤون الدولية بدأ يتعزز منذ مطلع القرن العشرين، بعد الاشتراك في الحرب العالمية الأولى، ولكن بالتحديد

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الحرب الطاحنة دمّرت أوروبا نفسها وخرجت بعد الحرب منهكة. وكانت النتيجة أن انتقل مركز الحضارة الغربية إلى واشنطن، ليفتح أمام الولايات المتحدة المجال لقيادة ما كان يسمى بـ«العالم الحر» والتصدي لنمو النفوذ الدولي للاتحاد السوفيتي.

في فترة الصراع الدولي، وحتى الوفاق الدولي، خلال مرحلة ثنائية القطبية الدولية الأمريكية - السوفيتية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان على الولايات المتحدة أن تمدد اهتماماتها بالشؤون الدولية من منطقة نفوذها الغربي التقليدي، وأن تتوسع بمختلف الاتجاهات، لتصل إلى مختلف بقاع الأرض. فعلاوة على توسع مصالحها وإدراك مدى استفادتها من ذلك، فرض عليها تبؤوها رأس هرم الحضارة الغربية ذلك، وبالتالي انتشر الاهتمام الأمريكي ليصل، إضافة إلى الأمريكيتين، أوروبا وإفريقيا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

أما الدواعي الخصوصية لطبيعة الرؤية الأمريكية للمنطقة العربية فقد انحكمت بمحددات المصلحة الأمريكية - الغربية. ويمكن تلخيص هذه المحددات، تأكيداً وتعقيباً على الوارد في دراسة الدكتور نافعة، بثلاثة محاور رئيسية: الأول، السيطرة الكاملة والمستمرة على النفط باعتبار أن المنطقة العربية من أهم وأعنى مناطق إنتاجه ولحاجة الولايات المتحدة وحلفائها المتزايدة لهذا المصدر الحيوي. ثانياً، دعم إسرائيل الكامل والمستمر كونها تشكل امتداداً للحضارة الغربية في المنطقة، ولأن وجودها كحليف دائم ومضمون يؤمن للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين استمرار اختراق المنطقة العربية وتسهيل إمكانية الهيمنة عليها. وثالثاً، الحفاظ على المنطقة العربية خالية من التوغل السوفيتي، وحسر نفوذ الكتلة الشرقية فيها إلى أدنى مستوى، وذلك لما تمثله هذه المنطقة من موقع هام وأهمية استراتيجية قصوى.

حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق أهدافها برغم ما يكتنفه تحقيقها مجتمعة من تناقض، وذلك من خلال توظيفها للخلافات العربية - العربية لاختراق المنطقة وإيجاد

ركائز حليفة لها، واعتمادها على نظم سياسية تقليدية ودعمها لها بغض النظر عن مدى استبدادها وعدم ديمقراطيتها وبُغض شعوبها لها، واستخدامها للإسلام التقليدي لمحاربة الشيوعية والنفوذ السوفيتي مع كونها تعرف أن الإسلام يشكّل ركيزة ثقافية لا تتسق ومرتكزات الحضارة الغربية. ولكن مطلع التسعينات شهد تحولا دراماتيكياً في الشؤون الدولية إذ انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت الكتلة الشرقية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها تتربع منفردة دون أدنى كوابح على مسرح الشؤون الدولية. وظن الأمريكيان أن بوسعهم بعد غياب ثنائية القطبية الدولية، وبسبب ضعف العرب المزمّن، أن يعيدوا تشكيل المنطقة العربية وفقاً لمصالحهم ومصالح حليفهم إسرائيل، وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني/العربي - الإسرائيلي. وبدأ الضغط الأمريكي - الإسرائيلي ينهمر على المنطقة، وبدأت النظم السياسية العربية، والتي لا تتمتع بقبول أو دعم حقيقي من شعوبها، بالتداعي والتجاوب لهذا الضغط، وبدأت الاعترافات بإسرائيل تتوالى.

أدى هذا الاستهداف الفاضح والمكشوف للمنطقة إلى غليان تحت السطح داخلها. وانفجر هذا الضغط بهجمات أيلول ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن. واستغلت إدارة بوش اليمينية الجديدة، والتي تتشكل من المحافظين الجدد، هذه الهجمات لتردّ عليها بفتح جبهة «صراع الحضارات» مع المنطقة وشن حرب على العراق واحتلالها. وبذلك قامت هذه الإدارة برفع سقف نظرتها إلى المنطقة ودرجة تدخلها فيها من الإطار المصلحي - البراغماتي الذي حكم النظرة الأمريكية طوال الفترة السابقة، إلى الإطار القيمي - العقائدي. بالتالي أصبحت المنطقة مستهدفة أمريكياً على أساس كونها تشكّل منبع الخطر الذي تواجهه المنظومة الدولية الجديدة التي تقبع الولايات المتحدة على رأسها وتشرف على تسيير دفة أمورها. وأصبح تطوير المنطقة برمتها وتغيير مكوناتها الثقافي يقبع على رأس الأولوية الأمريكية، حتى لو أدى ذلك إلى المساس بالنظم السياسية التقليدية التي ساندت الولايات المتحدة في المنطقة وفتحت لها بلادها مناطق نفوذ بلا حدود.

ولكن يجب الانتباه إلى أن تغليب البعد أقليمي - العائد على المصلي - البراغماتي في السياسة الأمريكية الموجهة للمنطقة العربية تحديداً ليس سمة أمريكية دائمة أو ثابتة، ولا يجب أن يُستشف منه عربياً أنه قدر لا مناص منه ولا راد له. فالسياسة الأمريكية بشكل عام تنحود دائماً نحو الوسطية، وتبقى مرتكزاتها مصلحة - براغماتية، ولا تتماهى إلا إذا سُمح لها ذلك، وهي تقوم الآن بالتمادي في المنطقة العربية لأن العرب سمحوا لها بذلك ولم يقوموا بردعها. وطالما أنهم يقبلون بذلك طالما بقيت الولايات المتحدة منتشية ومسرورة. لذلك فإن الملف العراقي يشكّل أهمية بالغة للصراع الدائر على المنطقة، فإن تم تطويع العراق بسهولة وقبل العرب بذلك، تكون منطقتهم قد خضعت للإرادة الأمريكية الإسرائيلية. أما إن استعصى العراق على الأمريكان وواجهوا مقاومة عنيدة ومتصاعدة فإنهم سيغيرون من سياستهم ويطوعونها كي يصلوا إلى تفاهات جديدة مع العرب، عوضاً عن فرض إملاءاتهم على العرب.

٣- استعادة زمام المبادرة العربية

يجب أن يكون واضحاً أن العلاقات بين الدول تحكمها المصالح وليس القيم والأخلاق. وكل دولة تحاول تحقيق مصالحها وأهدافها بشكل كامل. لذلك يجب أن لا تُلام الولايات المتحدة على محاولاتها المستمرة للهيمنة على المنطقة العربية. فللأمريكان مصالح في المنطقة سيحاولون دائماً، وبشتى الوسائل، تحقيقها. من يجب أن يلام على تمكين الولايات المتحدة من اختراق المنطقة هم العرب أنفسهم. فهم الذين لم يدافعوا عن مصالحهم، بل ظن كل نظام حكم عربي أنه بالتسليم للولايات المتحدة وبالارتباط والتبعية لها يستطيع أن يحافظ على وجوده، حتى وإن كان ذلك على حساب الشعب العربي ومن خلال قمع والاستبداد به وسلبه لمقدراته. والآن تكتشف هذه النظم الحاكمة بأنها معرضة للإطاحة بواسطة «راعيها» الأمريكي. وعوضاً عن الهزلة نحو المزيد من الاستسلام، على هذه النظم الحاكمة أن

تتعظ مما تعرضت له حتى الآن. فالولايات المتحدة لن تأبه، في سبيل المحافظة على مصالحها، من أن تضغط لإزالة هذه النظم. ومن المفارقة الصارخة هذه الأيام أن الولايات المتحدة التي دعمت استبداد هذه النظم تصفها الآن بأنها مستبدة وتريد منها تغيير منظومتها وإجراء تحولات بنوية على طريق الديمقراطية! لو كانت الولايات المتحدة مهتمة بالديمقراطية في العالم العربي لما دعمت مثل هذه الأنظمة لعقود خلت.

على كل، لن تتمكن النظم العربية الحاكمة من تحقيق خلاصها فرادى، فهذا الطريق أصبح مسدوداً أمامها. فإما أن تنهار وإما أن تقوم، كما يذكر الدكتور نافعة في دراسته، بإحداث تحولات جذرية في المنظومة العربية. وأهم تحول مطلوب يتمثل بضرورة العمل العربي المشترك على قاعدة منصفة ومقبولة من قبل مختلف الأطراف. لا إمكانية لتحقيق وحدة الأمة العربية بتكسير وإلغاء الحدود بين الدول. فالقطرية العربية استحكمت خلال نصف قرن. ولكن هذا لا يعني على الإطلاق عدم التمكن من إيجاد صيغة عملية فعالة للتوصل إلى تكامل بين الدول العربية تستطيع من خلاله مواجهة الخطر الوافد إليها من الخارج. إذا فشلت هذه الدول في التوصل إلى صياغة معادلة التكامل فإن نظمها الحاكمة التي تظن أن باستطاعتها مواجهة الفردية، أو حتى الاستسلام الفردي ستنهار تبعاً.

قد لا يكون على هذه النظم أي تأس إذا ما انهارت، فهي نظم تحكم من خارج العصر، كونها مستبدة وشخصانية وغوغائية، لا تريد إشراك الشعب أو إشاعة الديمقراطية، مصلحتها تتحوصل في محافظتها على الحكم لنفسها، تمصّ مقدرات شعوبها وبلادها. لهذا السبب لا يمكن مواجهة الأخطار الوافدة من الخارج إلا بتغيير بنية الحكم العربي والنظام السياسي العربي، فهو نظام متخلف ومأزوم. المطلوب إيجاد منظومة سياسية عربية تقوم على احترام المواطن وحقوق المواطن، تستند إلى سيادة القانون، وفصل السلطات وتكاملها بشكل دستوري فاعل، ووجود نظام قضائي مستقل وفاعل، مع تداول

حقيقي للسلطة يتم من خلال إجراء انتخابات دورية صحيحة وحقيقية، وكفالة حقوق وحرريات المواطنين الخاصة والعامّة. هذه هي المستلزمات الأساسية والضرورية لمواجهة ما يحيق بالمنطقة من أخطار جسام. قد تبدو هذه المستلزمات خيالية أو استعصائية على منطقة عملت بعكس كل مستلزم منها. ولكن عملها هذا كان طوال الفترة الماضية بعكس عقارب الساعة، ومن الضروري الآن تغيير الاتجاه والسير مع عقارب الساعة، فالزمن لن يرحم، وهو لا يسير إلا باتجاه واحد، فإما إثبات القدرة على امتطائه، وإما الوقوع تحت طائلة وطأته.

والخيار للعرب وليس للأمريكان... أو لأي أحد آخر.

صدر حتى الآن من هذه السلسلة

- ١- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني
علي الجرباوي.....
- ٢- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية
فؤاد المغربي.....
- ٣- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية
حسن خضر.....
- ٤- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في
السياسة والعلاقات الدولية
رجا بهلول.....
- ٥- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية
محمود ميعاري.....
- ٦- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني
محسن يوسف.....
- ٧- The Myth of Camp David or the Distortion of the Palestinian Narrative
Helga Baumgarten.....
- ٨- Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian State
Martin Beck.....
- ٩- اليسار الاسلامي - إطلالة عامة
نصر حامد أبو زيد.....
- ١٠- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية - رؤية استراتيجية
حسن نافعة.....

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.